DFM
سوق دبي المالي

التقرير السنوي
2014



حيث ملتقى السيولة
Connecting Liquidity

www.dfm.ae

سوق دبي المالي (ش م ع)

التقرير السنوي 2014

سوق دبي المالي، ص.ب: 9700، دبي، الإمارات العربية المتحدة. هاتف: 5555 305 4 971+؛ فاكس:5566 305 4 971+ ؛ بريد إلكتروني: customerservice@dfm.ae | ww.dfm.ae

لنا الصَّدارةُ في عِلْمٍ وفي عَمَلٍ في كُلِّ يومٍ لنا مجْدٌ ومُفتَخَرُ
نُنافِسُ الكونَ لَا تنفَكُّ رايتُنا خَفّاقَةً حينما الراياتُ تنكَسرُ

من قصيدة (مجد الإمارات) لصاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله.



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

مجلس الإدارة



سعادة عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة



راشد حمد الشامسي
نائب رئيس مجلس الإدارة



محمد حميد المري
عضو مجلس الإدارة



علي راشد المزروعي
عضو مجلس الإدارة



عادل عبد الله الفهيم
عضو مجلس الإدارة



مصبح محمد القيزي
عضو مجلس الإدارة

المحتويـات

1	كلمة رئيس مجلس الإدارة
3	ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)
6	التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
9	إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)
12	إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2014
17	أداء سوق دبي المالي خلال عام 2014
20	تقرير الحوكمة لعام 2014
32	تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وقراراتها خلال عام 2014
34	البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



سعادة عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

"يعد العام 2014، في اعتقادنا، عاماً مفصلياً في مسيرة تطور شركة سوق دبي المالي في ضوء ذلك الكم الكبير من النجاحات والإنجازات التي حققتها شركتكم خلاله."

بسم الله الرحمن الرحيم،

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي الثامن لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)، والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها شركتكم خلال العام 2014، والبيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من ذلك العام. ويطيب لي في هذا المقام أن أستعرض معكم أبرز الإنجازات خلال العام 2014، والتي أسهمت في تحقيق أهداف استراتيجية النمو في سوق دبي المالي.

يعد العام 2014، في اعتقادنا، عاماً مفصلياً في مسيرة تطور شركة سوق دبي المالي في ضوء ذلك الكم الكبير من النجاحات والإنجازات التي حققتها شركتكم خلاله، كانعكاس مباشر لفعالية ونجاح استراتيجية النمو التي اعتمدها ويشرف على تنفيذها مجلس إدارة الشركة، والتي عززت من مكانة سوق دبي المالي الرائدة بين أسواق المال الرئيسية حول العالم، بفضل تكامل بنيته الأساسية ورقي قواعده التنظيمية، والتنوع الشديد في خدماته المقدمة لكافة شرائح المتعاملين.

لقد تضافرت مجموعة من العوامل التي هيأت الأرضية الخصبة لنجاح استراتيجيتنا وتحويل الكثير من غاياتها إلى واقع ملموس، وفي مقدمة تلك العوامل ما أنعم به الله على دولتنا الحبيبة من رخاء واستقرار، في ظل قيادة حكيمة حولتها إلى واحة أمان ونقطة جذب ساطعة وسط منطقة تموج بتفاعلات إقليمية ذات ارتدادات عابرة للحدود، أضف إلى ذلك الأداء القوي للاقتصاد الوطني الذي يحافظ على معدل نمو وسطي نسبته 4.2% منذ العام 2010، وهو مرشح لتحقيق معدلات أعلى تتراوح بين 4.5% و5% للعام 2014 وما يليه من أعوام. وبطبيعة الحال فقد أثر ذلك الوضع إيجاباً على أداء الشركات المدرجة، وعزز من ثقة المستثمرين في السوق وإقبالهم عليه.

السطور التالية تلخص الملامح الأساسية لعامٍ حافلٍ بالإنجازات والتطورات:

أولاً: عزز سوق دبي المالي من جاذبيته للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء مع تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة كسوق عالمية ناشئة من قبل مؤسسات كبرى مثل مؤسسة (ام اس سي آي) ومؤسسة (اس آند بي داو جونز)، إدراكاً من تلك المؤسسات العالمية، لما يمتلكه السوق من بنية متكاملة وفق أفضل الممارسات العالمية، كما يمثل ذلك التطور دلالة قوية على حالة الإجماع في أوساط المؤسسات الاستثمارية العالمية إزاء ما يوفره سوقنا من فرص سانحة، بدليل بلوغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق قرابة 4 مليارات درهم خلال العام 2014.

ثانياً: انعكس الإقبال الكبير من جانب المستثمرين تجاه السوق على قيم وأحجام التداول، حيث ارتفع المتوسط اليومي لقيمة التداول خلال العام 2014 بنسبة 136.7% إلى 1.5 مليار درهم مقابل 642 مليون درهم في العام 2013. كما ارتفع إجمالي قيمة التداول بنسبة 138.6% إلى 381.5 مليار درهم، مقابل 159.8 مليار درهم في العام 2013. وفي السياق ذاته، فقد ارتفع المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة 25% إلى 639.5 مليون سهم يومياً في العام 2014 مقابل 510.7 مليون سهم يومياً في العام 2013. وتعكس تلك الأرقام السيولة العالية للسوق والإقبال المتزايد من جانب المستثمرين، علماً أن سوق دبي المالي استقطب ما يقارب 27 ألف مستثمر جديد خلال العام 2014.

ثالثاً: طوى سوق دبي المالي في العام 2014 صفحة أربع سنوات عجاف غابت خلالها الاكتتابات العامة الأولية عن السوق لاعتبارات تتعلق بتداعيات الأزمة المالية العالمية، ونزوع الشركات إلى التريث في خططها بهذا الشأن. وقد شهد

السوق تجدداً مبهراً لنشاط الاكتتابات الأولية في العام 2014، من خلال إدراج أسهم 4 شركات مساهمة عامة جديدة هي: ماركة، إعمار مولز، أمانات القابضة، ودبي باركس آند ريزورتس. ويتجاوز إجمالي رؤوس أموال الشركات الأربع 22 مليار درهم، فيما تصل قيمة الرساميل المجمعة من خلال الاكتتابات الأولية بأسهمها إلى 6 مليارات درهم. وفي تقديرنا، فإن تلك العودة القوية تنبئ بسنوات سمان لهذا القطاع، إن شاء الله، في ظل وجود عدد كبير من الشركات المؤهلة لتنفيذ اكتتابات عامة والإدراج في سوق دبي المالي. وعلاوة على ذلك، يقدم اجتذاب شركات تنشط في قطاعات حيوية سريعة النمو وغير ممثلة في السوق، ومنها قطاعات التعليم والصحة والتجزئة والترفيه، خير دليل على نجاعة استراتيجية السوق في هذا الشأن، حيث سعينا، وما زلنا، من أجل تحقيق أفضل تمثيل ممكن للقطاعات الرئيسية للاقتصاد.

رابعاً: تسارعت وتيرة جهود سوق دبي المالي خلال العام 2014 لتوفير الخدمات الالكترونية الذكية لكافة المتعاملين، حيث يعمل السوق على استيعاب كافة الخدمات الالكترونية ضمن مشروع طموح قيد التطوير حالياً، هو مشروع "البورصة الذكية"، بما في ذلك تطبيقات السوق للهواتف الذكية والخدمات الالكترونية عبر الموقع الالكتروني. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذا المشروع النوعي في 4 أهداف رئيسية هي: تطوير حلول ذكية، سلاسة الإجراءات، إقامة شراكات مع المؤسسات الحكومية والشركات المعنية بالتطوير التكنولوجي، وتطوير قدرات بحثية تسهم في ابتكار الحلول الذكية.

وقدم السوق خلال العام 2014 النسختين التجريبيتين من تطبيق الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني الجديد، علاوة على المنصة الإلكترونية الذكية للاكتتابات الأولية eIPO، التي حققت نجاحاً كبيراً لدى استخدامها في تنفيذ الاكتتاب العامة الأخيرة، كونها تتيح للمستثمرين المشاركة في الاكتتابات العامة الأولية الكترونياً وعبر ربط مباشر مع المصارف المتلقية، كما تتيح سرعة إنجاز عمليات رد المبالغ الفائضة والتخصيص والإدراج خلال أيام قليلة من انتهاء الاكتتاب.

خامساً: توسع السوق خلال العام 2014 في خدماته المقدمة للشركات المدرجة، حيث أنجز بفعالية كبيرة توزيع الأرباح نيابة عن 8 شركات مدرجة وبقيمة إجمالية قدرها 2.25 مليار درهم، وذلك من خلال قنوات توزيع عدة في مقدمتها بطاقة آيفستر، كما تولى سوق دبي المالي إدارة 4 من اجتماعات الجمعية العمومية للشركات المدرجة.

سادساً: في إطار سعيه الحثيث لتعزيز الروابط بين الشركات المدرجة والمستثمرين العالميين، وتوفير منصة فعالة لاستعراض تطورات العمل والإنجازات وخطط النمو في تلك الشركات، فقد نظم السوق مؤتمرين للمستثمرين العالميين، أولهما في لندن في أبريل 2014، والثاني في نيويورك أكتوبر 2014، وقد حقق المؤتمران نجاحاً كبيراً وشهدا حضوراً كثيفاً للمؤسسات الاستثمارية وصناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة والتي تبدي اهتماماً متزايداً بأسواقنا بعد تصنيفها كسوق عالمية ناشئة.

سابعاً: كثف السوق خلال العام 2014 من جهوده الرامية إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، لجعل دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالمياً. ولهذا الغرض فقد أصدر السوق في أبريل 2014 "معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك"، الذي يوفر إطاراً مرجعياً للمُصدرين والمستثمرين، ويمثل إضافة مهمة تسهم في تعزيز نمو قطاع التمويل الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يعكف السوق حالياً على الإعداد لمعيار للتحوط سيسهم، لدى إصداره، جنباً إلى جنب مع "معيار الصكوك" و"معيار الأسهم" الصادر في العام 2007، في استكمال منظومة سوق دبي المالي الإطارية للاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. كما نجحت جهود السوق لتشجيع مصدري الصكوك في الإمارات وخارجها على إدراج إصداراتهم في أسواق المال بدبي في الوصول بالقيمة الإسمية للصكوك المدرجة بالإمارة إلى 88 مليار درهم (24 مليار دولار) مقابل 33 مليار درهم (9 مليارات دولار) قبل إطلاق المبادرة أوائل العام 2013.

فيما يخص الأداء المالي للشركة خلال العام 2014، فقد بدأت شركتكم في جني ثمار استراتيجية النمو الناجحة التي يطبقها مجلس الإدارة، والتي عززت من المقومات التنافسية للسوق على أكثر من صعيد، مما أسهم في تدفق السيولة، وتسارعت وتيرة النشاط تاركةً بصمتها الواضحة على النتائج المالية، إذ حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 759.3 مليون درهم مقابل 284.6 مليون درهم في العام 2013. وبلغ إجمالي الإيرادات 936.7 مليون درهم خلال العام 2014، مقابل 453.1 مليون درهم في العام 2013، وتوزعت تلك الإيرادات بواقع 879.7 مليون درهم من العمليات التشغيلية و57 مليون درهم من الاستثمارات وغيرها.

ختاماً، أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، على الدعم السخي من جانب سموه للسوق. والشكرُ موصولٌ أيضاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل، على جهودهم وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما أتقدم بوافر الشكر وعميق الامتنان إلى المساهمين الكرام الذين أولونا ثقتهم، ونعاهدهم على أن نكون دائماً على قدر هذه الثقة، وألا ندخر وسعاً من أجل تحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



سعادة عيسى عبد الفتاح كاظم

رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)

حققت شركة سوق دبي المالي صافي ربح بلغ 759,3 مليون درهم خلال العام 2014 مقارنه مع ربح بلغ 284.6 مليون درهم عن العام 2013 نتيجة للنمو الملحوظ في حجم التداول الذي يعكس النظرة الايجابية الى السوق وعودة ثقة المستثمرين له فضلا عن تحسن الاداء المالي للشركات المدرجة وارتفاع توزيعاتها النقدية مما اسهم في زيادة تدفق السيولة وارتفاع قيمة التداولات لتصل الى 381,5 مليار درهم بزيادة نسبتها 138.6% مقارنة مع العام السابق 2013 هذا بالاضافة الى زيادة الايرادات في كافة الانشطة الاخرى مع ارتفاع طبيعي للنفقات في العام 2014 .

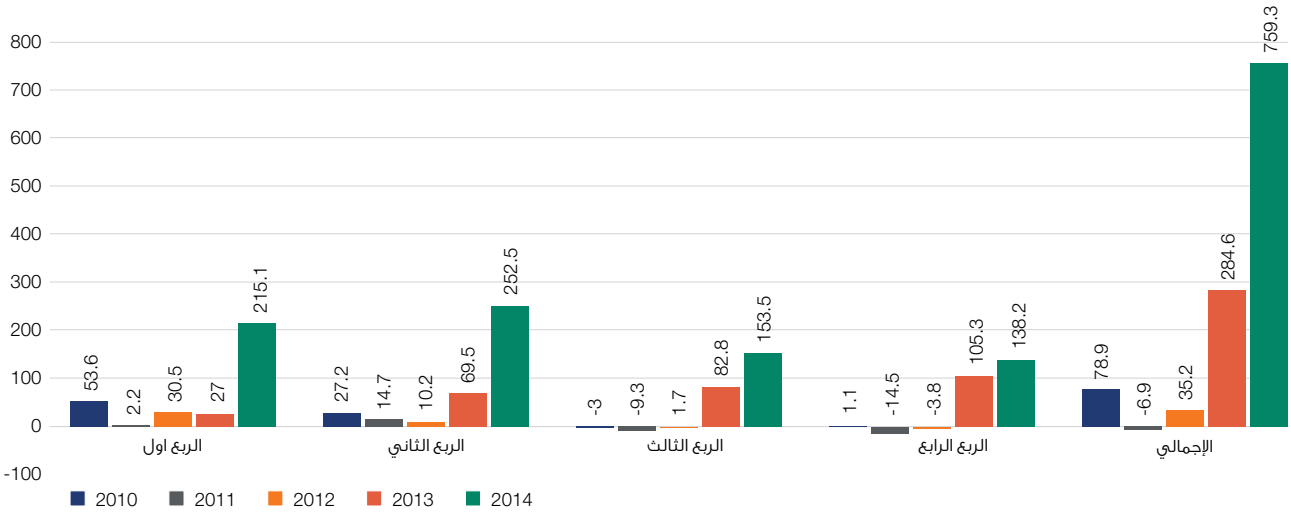
أهم المؤشرات المالية

	2010	2011	2012	2013	2014	التغير ٪
مجموع الإيرادات (مليون درهم)	260.5	176.5	191	453.1	936.7	%107
مجموع النفقات (مليون درهم)	181.6	183.4	155.8	168.5	177.4	%5
صافي الربح / (الخسارة) (مليون درهم)	78.9	(6.9)	35.2	284.6	759.3	%167
صافي الأرباح قبل مصاريف الاستهلاك والإطفاء والفائدة (مليون درهم)	171	89.5	108.1	353.7	828.1	%134
مجموع الأصول (مليون درهم)	7,914.9	7,698	7,711.6	8,292.40	9,002.1	%9
مجموع المطلوبات (مليون درهم)	360.4	196	233.5	340.3	571.5	%68
حقوق المساهمين بدون حقوق الاقلية (مليون درهم)	7,523.2	7,479	7,457.9	7,935.30	8,413.3	%6
السعر السوقي للسهم بالدرهم	1.51	0.84	1.02	2.47	2.01	%-19
معدل العائد على السهم بالدرهم	0.01	(0.001)	0.004	0.036	0.095	%167
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين	%1	(%0.091)	%0.47	%3.7	%9.3	%151
معدل العائد على متوسط الموجودات	%0.98	(%0.088)	%0.46	%3.6	%8.78	%147
نسبة هامش الربح	%30	%-4	%18	%63	%81	%29
نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي الأرباح	-	-	-	%140	%74	%-47

1. صافي الربح

- بلغ صافي الربح السنوي لشركة سوق دبي المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2014/12/31 ماقيمته 759,3 مليون درهم مقارنة مع ارباح بلغت 284,6 مليون درهم عن عام 2013 بنسبة نمو بلغت 167%.
- حقق سوق دبي المالي (بدون الشركة التابعة) أرباحا بلغت 758,3 مليون درهم عن عام 2014 مقارنة مع أرباح بلغت 291,5 مليون درهم عن عام 2013 بزيادة نسبتها 160%.

صافي الربح / (الخسارة) للشركة (مليون درهم)

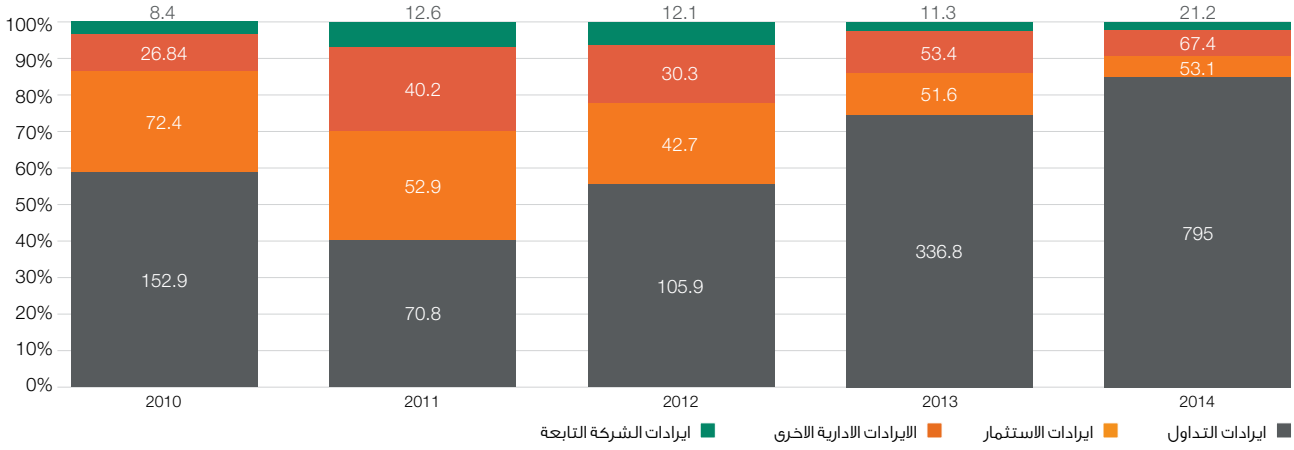


2. الإيرادات

- بلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2014 ما قيمته 936,7 مليون درهم بزيادة نسبتها 107% مقارنة مع العام 2013. وترجع أسباب الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إيرادات التداول بنسبة 136% فضلا عن الزيادة في الإيرادات الأخرى بنسبة 15% هذا بالإضافة الى وجود تحسن ملحوظ في ايرادات الشركة التابعة بنسبة 88%.

- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 84,9% من إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2014 كما شكلت إيرادات الاستثمار ما نسبته 5,7% من اجمالي الإيرادات في حين ان الإيرادات الأخرى الناتجة عن خدمات التقاص والإيداع والتسوية وخدمات الوسطاء ورسوم الإدراج وبيع المعلومات الفورية وغيرها قد شكلت ما نسبته 7,2%، أما إيرادات الشركة التابعة فقد شكلت 2,2% من الإيرادات الإجمالية.

الإيرادات (مليون درهم)

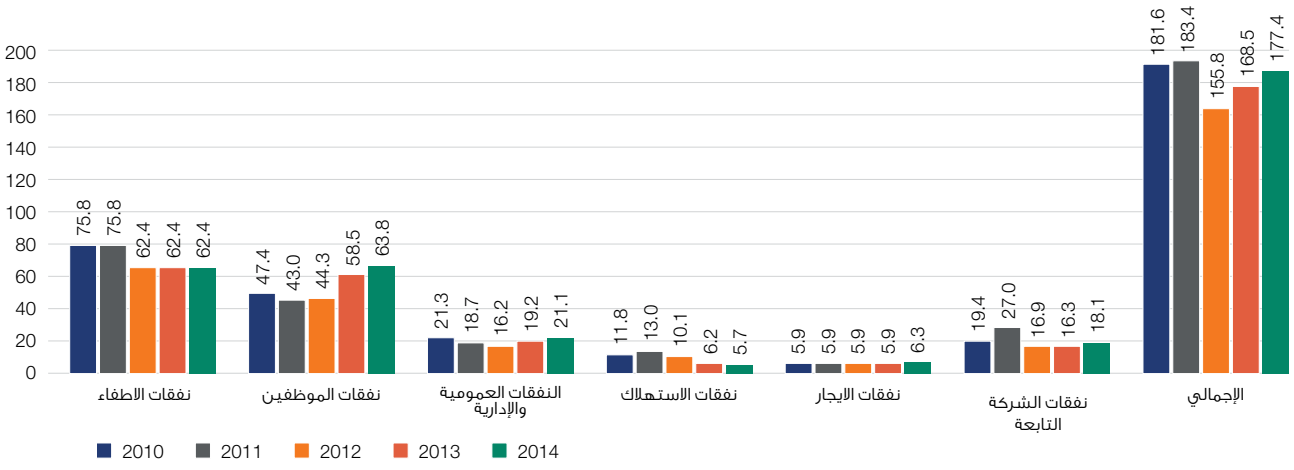


3. النفقات

- بلغ اجمالي نفقات الشركة خلال العام 2014 ماقيمته 177,4 مليون درهم متضمنة نفقات الشركات التابعة البالغة18,1مليون درهم مقابل 168,5 للعام 2013 بزيادة بلغت 5%، وتعود اسباب هذا الارتفاع الى الزيادة السنوية في رواتب الموظفين وكذلك زيادة المصاريف العمومية والادارية نتيجة لارتفاع الأسعار .

- شكلت مصاريف الإطفاء للأصول غير الملموسة البالغة 62,4 مليون درهم ما نسبته 35,1% من المصاريف الإجمالية، فيما شكلت نفقات الموظفين ما نسبته 36%، والنفقات العمومية والإدارية 11,9%، ومصاريف استهلاك الموجودات الثابتة 3,2% ونفقات الإيجار 3,6% اما نفقات الشركات التابعة فقد شكلت 10,2%من اجمالي المصاريف .

النفقات (مليون درهم)





سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية

أول سوق مالي في الإمارات العربية المتحدة
نجح سوق دبي المالي منذ تأسيسه في العام 2000، وفي فترة وجيزة، في الوصول إلى مكانة رائدة على المستوى الإقليمي.

أول سوق مالي متوافق مع الشريعة الإسلامية
سوق دبي المالي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء منذ العام 2007.

أول سوق مالي يطرح للاكتتاب العام إقليمياً
سوق دبي المالي أول سوق مالي يتم طرح أسهمه للاكتتاب العام في الشرق الأوسط.

أول معيار لإصدار وتملك وتداول الأسهم والصكوك
يعزز سوق دبي المالي وباستمرار البيئة التنظيمية لقطاع التمويل الإسلامي والأسواق المالية الإسلامية.

أول سوق مالي يطور منصة الكترونية للاكتتابات الأولية
الحل الذكي للمشاركة في الاكتتابات الأولية الكترونياً من خلال الربط المباشر مع المصارف المشاركة مما يتيح سهولة الإدراج بعد إنجاز الاكتتاب.

حيث ملتقى السيولة
Connecting Liquidity

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

بعد التوقعات الإيجابية التي سادت في أوائل العام 2014 والتفاؤل بتحسن معدلات النمو الاقتصادي العالمي، جاء الأداء الاقتصادي في معظم دول العالم مخيبا للآمال اعتبارا من الربع الثاني، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في توقعات النمو الاقتصادي العالمي وتخفيضه بمقدار 0,4 نقطة مئوية ليبلغ 3,3% وهو نفس النمو المتحقق في عام 2013. وقد جاءت هذه المراجعة في ضوء الأداء الأقل من المتوقع في كل من الدول المتقدمة اقتصاديا والدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، وبفعل بروز بعض المخاطر التي لم تكن بالحسبان من أبرزها اتساع رقعة التوترات السياسية وزيادة حدتها في مناطق عدة من العالم. وإذا كان الأثر السلبي المباشر للتوترات السياسية على الأداء الاقتصادي الكلي لا زال يقتصر على مناطق النزاع نفسها، فإن مخاطر امتداد هذا الأثر إلى الدول الأخرى أمر لا يمكن تجاهله.

وتشير أحدث التقديرات المتاحة إلى تحسن طفيف في معدل النمو في مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديا (من 1,4% في عام 2013 إلى 1,8% في عام 2014) وإلى تباطؤ طفيف أيضا في معدل النمو في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية (من 4,7% إلى 4,4%). ولم يقتصر التباين في معدلات النمو بين مجموعتي الدول المتقدمة اقتصاديا من جهة والدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية من جهة أخرى، وإنما تعداه إلى ما بين الدول داخل المجموعة الواحدة. فعلى صعيد الدول المتقدمة اقتصاديا، والتي هيمن النمط التبادلي بين الانتعاش والتباطؤ على أدائها الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية، أظهرت التقديرات تحسنا في النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة وبعض دول منطقة اليورو، وخصوصا المانيا واسبانيا، بينما أظهرت هذه التقديرات تراجعا في نمو الاقتصاد الياباني واستقرارا في معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى صعيد الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، فمن الواضح أنها تكيفت مع القبول بتحقيق معدلات نمو أقل مما تعودت عليه قبل الأزمة المالية العالمية أو ما تمكنت من تحقيقه خلال فترة النهوض من الأزمة. فباستثناء الهند ومجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تشير التقديرات إلى تسجيلها خلال العام 2014 معدلات نمو اقتصادي أعلى مما حققته في العام السابق، فإن التقديرات تشير إلى تراجع النمو الاقتصادي في غالبية الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية، وخصوصا في الصين ودول أمريكا اللاتينية ومجموعة دول الكومنويلث المستقلة.

وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، ورغم التحديات الكبيرة التي شهدها العام 2014، وخصوصا ازدياد حدة التوترات السياسية واتساع رقعتها لتشمل عدة مناطق من العالم، فإن السياسات التحفيزية التي تبنتها غالبية الدول بدأت توتي أكلها وخصوصا في الدول المتقدمة اقتصاديا. وتشير احدث التوقعات المتاحة إلى أن تأثير هذه السياسات التحفيزية سيفوق خلال العام 2015 الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها التحديات لتكون المحصلة ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي العالمي. ويتوقع أن يشمل الارتفاع كلا من مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديا والدول ذات الاقتصادات النامية والناشئة، إذ يتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المجموعة الأولى من 1,8% إلى 2,3% وفي المجموعة الثانية من 4,4% إلى 5%.

ولعل من أبرز العوامل التي تدعم التوقعات بتحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة هو استمرارها في تبني السياسات الاقتصادية التحفيزية والمتمثلة في السياسات النقدية غير المتشددة، والتخفيف من حدة ضبط السياسات المالية. أما بالنسبة للدول النامية والدول ذات الاقتصادات الناشئة، فإن تحسن معدلات النمو فيها سيكون مدعوما بمجموعتين من العوامل، الأولى تتعلق بالوضع الخاص بكل دولة من هذه الدول بينما تنبثق المجموعة الثانية من التطورات العالمية. ومن بين العوامل التي تنتمي للمجموعة الأولى التخفيف التدريجي من المعوقات الهيكلية للنمو في عدد من الدول النامية، والضرورات التصحيحية لمعدلات النمو بعد وصولها في عدد من الدول إلى مستويات أقل بكثير من إمكانيات النمو فيها. أما المجموعة الثانية من العوامل المساعدة على النمو والمرتبطة بالتطورات العالمية، فمن أبرزها زيادة الطلب العالمي الناجم عن تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة اقتصاديا، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، والذي سيخفف العبء على موازنات الدول النامية المستوردة للبترول ويمكنها من تحويل جزء من مواردها المالية نحو الاستثمار وتحفيز الطلب المحلي.

وفيما يخص أداء الأسواق المالية، فقد كان الأداء خلال عام 2014 ايجابيا في الغالبية العظمى من الأسواق المالية في العالم، وخاصة الأسواق المالية في دول المنطقة، إذ ارتفع المؤشر العام لدى 46 بورصة من أصل 62 بورصة عضوا في جمعية البورصات العالمية، بينما سجل المؤشر العام انخفاضا في 15 بورصة من البورصات الأعضاء. وبينما كانت أكبر نسبة انخفاض في مؤشر بورصة أثينا بنسبة 28,9% سجل مؤشر بورصة بيونس آيرس أعلى ارتفاع بنسبة 56,3%. وقد انعكس الارتفاع في أسعار الأسهم لدى الغالبية العظمى من بورصات العالم على القيمة السوقية لتلك البورصات ، إذ ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصات الأعضاء في جمعية البورصات العالمية من 60,1 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2013 الى 63,5 تريليون دولار بنهاية عام 2014؛ أي بارتفاع نسبته 5,8%. كما وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات الأعضاء في جمعية البورصات العالمية خلال عام 2014 حوالي 78 تريليون دولار أمريكي مسجلة ارتفاعا نسبته 48,6% عن مستواها خلال العام السابق.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فلا زال المناخ الاقتصادي والاستثماري الإيجابي، وللسنة الثالثة على التوالي، يوفر قوة دافعة ملموسة للأداء الاقتصادي في الدولة. فمن جهة، استمرت الحكومة بالتزامها في المضي قدما في الإنفاق الرأسمالي، وخصوصا على مشاريع البنية التحتية، وفقا للخطط والبرامج المرسومة سابقا. وعلاوة على الطلب المباشر الناجم عن هذا الانفاق، فقد ساهم هذا الالتزام في تعزيز ثقة القطاع الخاص بتوجهات النمو في الاقتصاد الوطني وشجعه على عدم التردد والمبادرة الى التوسع في الاستثمار. ومن جهة ثانية، ساهم التحسن في المراكز المالية ووضع السيولة لدى البنوك العاملة في الدولة في إضفاء مزيد من المرونة على سياساتها الائتمانية، فواصلت توسعها في منح التسهيلات وبمعدلات أسرع مما تحقق في العام السابق. فمع ارتفاع الودائع لدى البنوك العاملة في الدولة خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام 2014 بما نسبته 11,5% تمكنت البنوك من زيادة تسهيلاتها الائتمانية خلال نفس الفترة بما نسبته 9,6% مقابل نمو نسبته 7,1% خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

المحصلة، فقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني بشكل ملحوظ، إذ تشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى أن معدل النمو الحقيقي في اقتصاد الدولة خلال عامي 2014 و 2015 سيتراوح بين 4,5% و 5,0%.

ولم تكن إمارة دبي استثناء، حيث استمرت قوة الدفع الإيجابية التي تميزت بها القطاعات غير النفطية منذ عدة سنوات في تحفيز عجلة النمو الاقتصادي في دبي. وتشير أحدث التقديرات، وبدرجة عالية من الثقة، أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في إمارة دبي خلال عام 2014 سيكون ضمن الحدود المقدرة للنمو في الدولة (4,5% – 5,0%)، وهو نفس المستوى الذي تحقق على مدى العامين الماضيين. ومن أبرز المشاهدات التي تعزز هذه التقديرات المتفائلة للنمو الاقتصادي في دبي استمرار النشاط الملحوظ في قطاع العقارات، حيث بلغت قيمة بيوعات الأراضي والعقارات المسجلة في دائرة الأراضي والأملاك خلال عام 2014 ما قيمته 112 مليار درهم. كما شهد العام 2014 طرح العديد من المشروعات العقارية من قبل مؤسسات التطوير العقاري. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر النشاط الملحوظ أيضا في قطاعات الخدمات بشكل عام وفي قطاعات التجارة بفرعيها الجملة والتجزئة والسياحة والنقل والتخزين والاتصالات بشكل خاص.

وبالنسبة للأسواق المالية في الدولة، فقد كان أداؤها خلال النصف الأول من العام 2014 استمرارا لما حققته في العام السابق مما جعلها من بين أفضل الأسواق المالية اداء على مستوى العالم. ومع أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال الربع الأخير من العام، أثر على الأسواق المالية في الدولة سلبيا كما كان شأن بقية البورصات العالمية، فقد ظل أداء سوقي دبي وأبو ظبي الماليين إيجابيا حتى نهاية العام. فقد سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2014 نموا نسبته 12% ليبلغ 3774,0 نقطة. ورافق ذلك ارتفاع ملحوظ في قيمة الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي بما نسبته 138,6% لتبلغ 381,5 مليار درهم. كما سجل مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية خلال عام 2014 ارتفاعا نسبته 5,6%، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة فيه 145,2 مليار درهم.

نظرة مستقبلية

إن أداء سوق دبي المالي خلال عام 2014، وتبوئه مركزا متقدما على مستوى العالم لم يأت من فراغ، وإنما كان نتيجة للثقة التي تتمتع بها أسواق الدولة في أوساط المستثمرين المحليين والعالميين من جهة، وللمبادرات المستمرة في مجال تطوير البنية الهيكلية والتشريعية للسوق من جهة ثانية. ورغم التذبذب الحاد الذي شهده السوق في الشهر الأخير من العام، ومع عدم تجاهل السوق للتحديات التي تواجهها الأسواق المالية عموما، فإنه يتطلع إلى المستقبل بتفاؤل، ويتوقع أن يعود النشاط الى السوق خلال عام 2015. ويستند سوق دبي المالي في هذا التفاؤل الى جملة من العوامل الإيجابية التي يتوقع أن تساهم في تحفيز مستوى النشاط في السوق؛ ومن أبرزها:

1. استمرار تبوء الدولة مركزا متقدما من حيث معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة. فعلى الرغم من تخفيض بيوت الخبرة الدولية لمعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة في معظم الدول المتقدمة والنامية، لا زالت تلك البيوت تؤكد أن الاقتصاد الوطني مؤهل لمواصلة النمو بمعدل مرتفع نسبيا، وان نموه في عام 2015 وما يليه سيكون من بين المعدلات الأعلى على المستويين الإقليمي والدولي.

2. التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ الخطط الاستثمارية والإنشائية المعدة مسبقا بغض النظر عن التطورات الأخيرة في سوق النفط العالمي. ومما لا شك فيه، أن هذا الالتزام المستند إلى ما تملكه الدولة من احتياطيات مالية كبيرة، سيعزز النمو الاقتصادي في الدولة ويساهم في الحفاظ على الثقة بتوجهات النمو فيه، الأمر الذي سيساعد حتما في استعادة ثقة المستثمرين بالأسواق المالية في الدولة خلال فترة زمنية قصيرة على غرار ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

3. وصل العمل على عدد من المبادرات والمشاريع في إطار استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي إلى مراحل متقدمة، حيث يتوقع أن يرى عدد من هذه المبادرات والمشاريع النور خلال عام 2015، الأمر الذي يفتح آفاقا واسعة أمام تطور ونمو الانشطة الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في دبي والدولة. ومما لا شك فيه أن هذه المشاريع ستعزز من التدفقات الاستثمارية الخارجية، وأن جزءا مهما من هذه الاستثمارات سيكون من خلال الأسواق المالية في الدولة، وخصوصا سوق دبي المالي وناسداك دبي.

4. شهد عام 2014 عودة نشطة لحركة الاصدارات الاولية للأسهم من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام، حيث تم طرح وإدراج أسهم أربع شركات هي: ماركة، و إعمار مولز، و أمانات، و دبي باركس. وقد بلغ إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات الأربع 22,3 مليار درهم، تم طرح 6,12 مليار درهم للاكتتاب العام. ومما لاشك فيه أن إدراج هذه الشركات يزيد من فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين في سوق دبي المالي فضلا عن أنه يعزز من تنوع وعمق هيكل الشركات الممثلة في السوق من خلال إدخال قطاعات جديدة لم تكن ممثلة في السوق من قبل.

5. أطلقت دبي في نهاية شهر مارس 2014، منصة متكاملة لعمليات المرابحة وفق الشريعة الإسلامية عبر شبكة ناسداك لترسيخ وضعها في صناعة الاقتصاد الإسلامي. ومما لا شك فيه، أن هذه الخطوة ستسهم في تعزيز نشاط إدراج الصكوك، خاصة وأن قطاع الخدمات المالية الإسلامية أخذ يكتسب قوة دفع متزايدة مع التحسن المستمر في الأوضاع الاقتصادية والطلب المتزايد على منتجات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومن أهمها الصكوك. ومما يعزز هذا التفاؤل أن العام 2014 شهد إدراج اثني عشر إصدارا من الصكوك في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، وبقيمة إجمالية بلغت 8,8 مليار دولار أمريكي.

6. أطلقت هيئة الأوراق المالية والسلع، وبالتنسيق والتعاون مع الأسواق المالية في الدولة، منصة السوق الثانية لإدراج وتداول أسهم الشركات المساهمة الخاصة. وعلاوة على أن توفير هذه المنصة يعتبر خطوة ايجابية وهامة على صعيد تطوير بنية الأسواق المالية في الدولة، فإن إطلاقها يعزز من فرص الاستثمار المتاحة، ويعزز من شفافية وكفاءة تسعير أسهم هذه الفئة من الشركات.

7. على الصعيد الداخلي في شركة سوق دبي المالي، فقد واصلت الشركة تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية الجديدة التي تعزز من بنية السوق بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية ويهيئه لمواصلة النشاط والنمو. ومن أبرز هذه المبادرات:

ا. إقرار واصدار قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية في نهاية شهر يناير 2014.

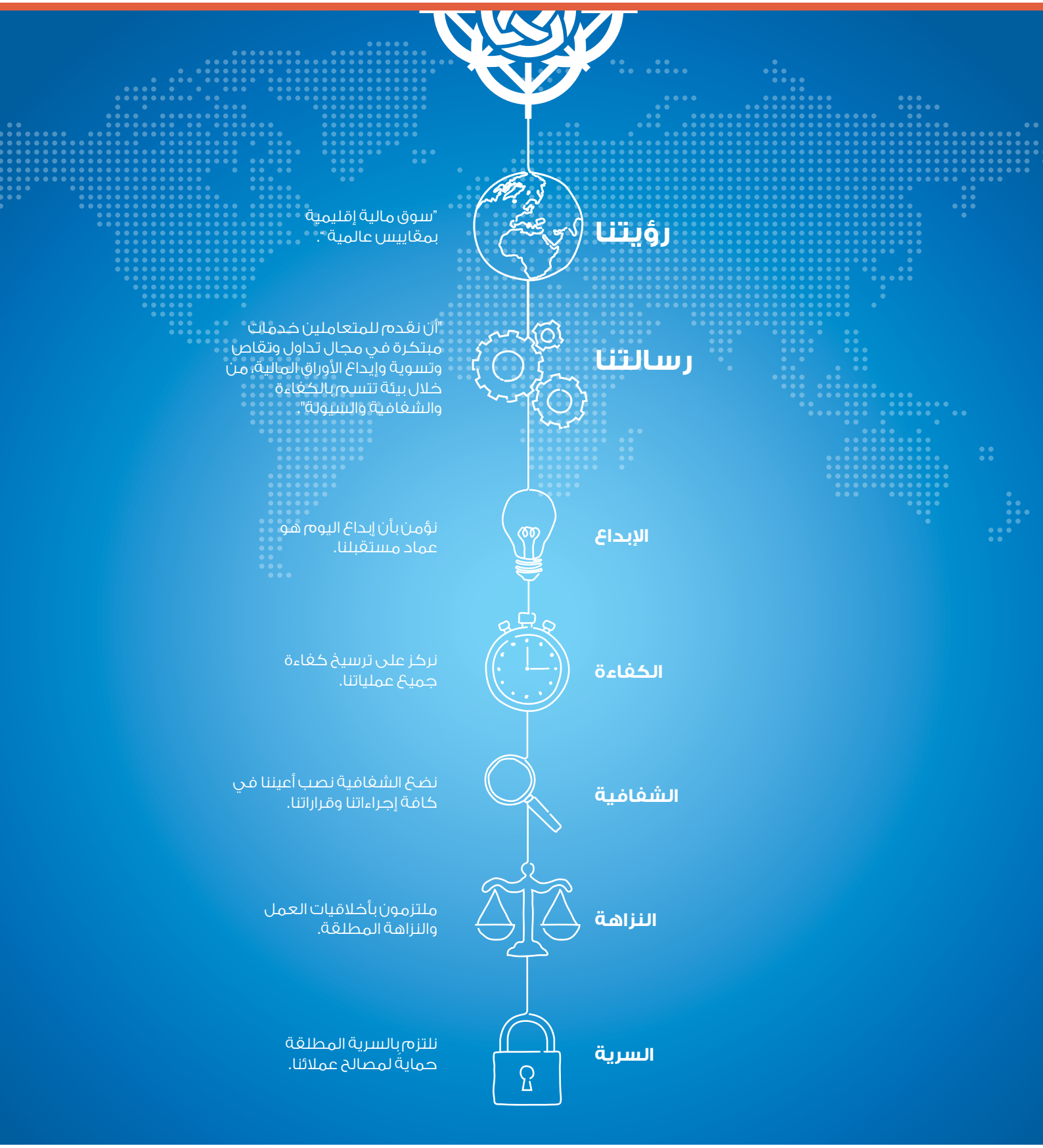
ب. اعتماد وإصدار الصيغة النهائية لمعيار إصدار وتملك وتداول الصكوك الذي أعدته هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي بعد دراسة مستفيضة لمعايير الصكوك المتاحة، والفتاوى الصادرة بشأنها من جهات الفتوى محل الثقة، وتمحيص جميع الملاحظات الواردة على المسودة الأولى للمعيار من مختلف الأطراف المعنية والمتعاملين.

ت. اعتمد السوق ثمان شركات وساطة إضافية لممارسة نشاط التداول بالهامش.

ث. اعتماد ثلاثة شركات وساطة جديدة لمزاولة خدمة " التداول المباشر"، والتي تتيح للمستثمر الخارجي إمكانية الدخول المباشر على حساب شركة الوساطة وتنفيذ شراء أو بيع الأسهم مباشرة ودو الحاجة لتدخل شركة الوساطة المعنية.

شهد العام 2014 إدراج اثني عشر إصدارا من الصكوك في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، وبقيمة إجمالية بلغت 8,8 مليار دولار أمريكي

إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)



في عام 2011، اعتمد مجلس إدارة سوق دبي المالي ش.م.ع خطة استراتيجية خمسية تهدف إلى دفع عجلة النمو، والتي تحققت محاورها الأساسية في أربع سنوات فقط.

وتنبثق استراتيجية سوق دبي المالي 2015 من رؤية ورسالة السوق الهادفة إلى تعزيز دوره القيادي في أسواق رأس المال.

لقد تم توجيه الثقافة المؤسسية في سوق دبي المالي نحو تحقيق أهداف استراتيجية 2015 وفق القيم المؤسسية لسوق دبي المالي وهي: النزاهة والكفاءة والابتكار والسرية والشفافية.

استراتيجية 2015:

لقد قطف سوق دبي المالي ثمار جهوده وعمله الدؤوب سعياً من أجل تحقيق استراتيجية 2015، الأمر الذي أدى إلى إنجاز كافة المبادرات الاستراتيجية قبل الموعد المستهدف بسنة كاملة.

وبحلول عام 2014، نجح سوق دبي المالي في تنويع تدفقات عائداته، وتطوير وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، وبناء قاعدة ثرية من الشركات المحتمل تحولها لمساهمة عامة بفضل ما يوفره من خدمات للشركات الراغبة في الإدراج، أضف إلى ذلك أن النمو الكبير في حركة التداول أسهمت في ارتفاع الإيرادات ونمو القيمة العائدة على المساهمين. كما أسهمت جهود التطوير المستمرة للبنية التحتية في السوق في ترقية السوق إلى فئة "الأسواق العالمية الناشئة" خلال 2014.

ويتضمن ملخص الإنجازات الرئيسية لاستراتيجية سوق دبي المالي 2015 ما يلي:



هل تملك رقم مستثمر
في سوق دبي المالي؟

0012345678

يتعين عليك امتلاك رقم مستثمر
حيث أصبح إلزامياً للمشاركة في
الإكتتابات العامة الأولية المرتقبة.

في حال عدم إمتلاكك لرقم مستثمر:

Apply at www.dfm.ae

or

Call +971 4 305 5555
(weekdays 8:00am – 3:00pm)

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2014

ا. بنية تحتية عالمية المستوى

1. إصدار قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية

أصدر سوق دبي المالي في العام 2014 قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية، وذلك في إطار جهوده المتواصلة للارتقاء ببنيته الأساسية بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية. وقد بدأ تطبيق قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية خلال الربع الأول من العام 2014 تبعاً لجاهزية المتعاملين في السوق.

ويسمح نموذج سوق دبي المالي لإقراض واقتراض الأوراق المالية للمقرضين والمقترضين الأجانب بترتيب عمليات إقراض على أساس المعمول به في الأسواق العالمية شريطة قيامهم بتوجيه وكلاء الإقراض والاقتراض المحليين المعتمدين للقيام بعملية نقل الأوراق المالية، في حين يمكن إنجاز عمليات الإقراض والاقتراض المحلية من جانب وكلاء الإقراض والاقتراض المعتمدين بما في ذلك شركات الوساطة المحلية، مؤسسات الحفظ الأمين المحلية، أو أي مؤسسات أخرى توافق عليها هيئة الأوراق المالية والسلع. وسوف تقتصر عمليات إقراض واقتراض الأوراق المالية في المرحلة الأولية على أنشطة (صانع السوق) وتسوية الصفقات غير المنجزة ضمن آلية التسليم مقابل السداد DvP.

ويعد تطبيق قواعد إقراض واقتراض الأوراق المالية تطوراً مهماً للسوق حيث يمثل مكوناً رئيسياً من مكونات البنية الأساسية اللازمة لتطوير أدوات أخرى، ومنها على سبيل المثال صناديق المؤشرات، بما يسهم في تنويع نطاق المنتجات المتاحة في السوق ويعزز من جاذبيته للاستثمارات.

2. تطبيق آلية جلسة ما قبل الإغلاق

بدأ سوق دبي المالي خلال العام 2014 تطبيق آلية "جلسة ما قبل الإغلاق" لتحديد أسعار إغلاق الأوراق المالية المتداولة. وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود المتواصلة للسوق لتطوير بنيته الأساسية بما يتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال، علماً أن هذه الآلية مطبقة في غالبية البورصات العالمية. وقد تزامن استحداث آلية "جلسة ما قبل الإغلاق" مع موعد تطبيق ترقية سوق الإمارات ضمن فئة الأسواق العالمية الناشئة من قبل مؤسسة ام اس سي آي العالمية حيث تعتمد شريحة مهمة من المؤسسات الاستثمارية، وخاصة ما يعرف بمستثمري المؤشرات إلى الاعتماد على المؤشر كأساس لتوزيع أصول المحفظة الاستثمارية. ومن ثم فإن هذه الآلية ستسهم في اجتذاب وتسهيل عمل تلك المؤسسات حيث تساعد هذه الآلية في جعل أسعار الإغلاق أكثر منطقية وإقناعا نتيجة لإلغاء أثر سعر آخر صفقة، وبالتالي تجعل تقييم المحفظة الاستثمارية من قبل المستثمرين يستند إلى معلومات أكثر دقة وموضوعية.

وتجدر الإشارة الى أن مدة جلسة ما قبل الإغلاق 10 دقائق تمتد من الساعة 1:50 إلى 2:00 من بعد الظهر، وقد بدأ تطبيقها بعد تنسيق وترتيبات مكثفة مع شركات الوساطة. وتتيح جلسة ما قبل الإغلاق للوسطاء إدخال أوامر وفق السعر الذي يحدده المستثمر، بحيث يتم تجميعها وتنفيذها عند الإغلاق في تمام الساعة الثانية من بعد الظهر بسعر موحد يمثل متوسط الأسعار الواردة في أوامر الشراء والبيع، ويكون سعر التنفيذ هو سعر الإغلاق للسهم.

3. إصدار الصياغة النهائية لمعيار إصدار وتملك وتداول الصكوك

في إطار استكمال منظومة معايير التمويل الإسلامي، وتكريساً لمكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي، أصدر سوق دبي المالي معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك في صيغته النهائية، وهو المعيار المتكامل والأول من نوعه في هذا المجال، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لسوق دبي المالي لتعزيز الأطر المعيارية المعمول بها في مجال التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال. ويتكامل معيار الصكوك مع معيار إصدار وتملك وتداول الأسهم الصادر عن سوق دبي المالي في العام 2007 عقب تحوله إلى أول سوق مال متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي بما أسهم في استقطاب العديد من المستثمرين الراغبين في الاستثمار في أدوات مالية إسلامية.

ويعد معيار إصدار وتملك وتداول الصكوك محصلة جهود مكثفة وإسهامات بارزة من جانب أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في سوق دبي المالي، وخبراء التمويل الإسلامي ممن شاركوا في جلسة الاستماع التي عقدها السوق بحضور عدد من الخبراء والناشطين في مجال الخدمات المالية الإسلامية الذين أبدوا تفاعلاً كبيراً مع المعيار وقدموا العديد من المقترحات التي تم أخذها بعين الاعتبار وأسهمت في الوصول إلى صياغة نهائية تتسم بأعلى مستويات الشمول.

وعلاوة على ذلك فإن هذا المعيار، بما يتسم به من شمول، سيكون بمثابة المرجع الأساس للمؤسسات المالية الإسلامية والجهات المصدرة والمستثمرين في مجال الصكوك على المستوى العالمي، ويشجع إصدار الصكوك بدلاً من السندات التقليدية ويفتح الباب للمزيد من الأدوات المالية المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4. اعتماد شركات وساطة مالية لممارسة نشاط التداول بالهامش

ارتفع عدد شركات الوساطة المالية التي تم اعتمادها من قبل سوق دبي المالي لممارسة نشاط التداول بالهامش في السوق إلى 24 شركة. وكان السوق قد ضم 13 شركة وساطة جديدة لقائمة وسطاء التداول بالهامش خلال عام 2014. ويتيح التداول بالهامش لشركات الوساطة تمويل نسبة من استثمارات عملائها في الأوراق المالية بضمان تلك الأوراق المالية أو أي ضمانات أخرى في الحالات الواردة حصراً في قرار هيئة الأوراق المالية حول التداول بالهامش.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2014

وقد بلغ إجمالي قيمة التداولات بالهامش في عام 2014 حوالي 153,4 مليار درهم تمثل ما نسبته 20,6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بالسوق، مقابل

ما قيمته 18,3 مليار درهم أو ما نسبته 5,7% من قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال عام 2013.

5. اعتماد شركات وساطة جديدة لمزاولة خدمة التداول المباشر

تم خلال عام 2014 اعتماد 3 شركات وساطة جديدة لمزاولة نشاط التداول المباشر في السوق DMA، وذلك بعد إنجاز كافة متطلبات إضافة هذا النشاط إلى قائمة خدمات تلك الشركات، ليرتفع بذلك عدد شركات الوساطة التي توفر هذه الخدمة إلى 9 شركات. وتتيح خدمة التداول المباشر لشركات الوساطة تفويض أحد الوسطاء العالميين لتنفيذ أوامر البيع والشراء مباشرة في سوق دبي المالي من خلال حزمة برامج التداول المباشر DMA التي تخصصها الشركة، وذلك كشكل من أشكال التداول الالكتروني عبر الانترنت، بما يعني أنه أصبح بمقدور الوسيط العالمي التداول مباشرة في السوق. وتعكس هذه الخطوة الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين العالميين بالاستثمار في الأوراق المالية المدرجة في سوق دبي المالي.

6. تسجيل شركات الموردين لتقديم الخدمات الإلكترونية الى شركات الوساطة

تم خلال عام 2014 اعتماد شركة جديدة إلى قائمة الشركات المعتمدة لتقديم الخدمات الإلكترونية إلى شركات الوساطة، ليرتفع بذلك عدد الشركات التي توفر هذه الخدمة إلى 3 شركات. وتهدف هذه الخدمة إلى تنظيم عملية تقديم موردي التقنية لنظم إدارة الأوامر وحلول التداول الالكتروني لشركات الوساطة المعتمدة في السوق وذلك في إطار جهود السوق لتعزيز التميز في مستوى خدمات تقنية المعلومات لدى شركات الوساطة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جمهور المستثمرين.

7. تسجيل الشركات المدرجة المحلية على نظام الإفصاح الإلكتروني

تم خلال عام 2014 اعتماد 4 شركات مدرجة محلية على نظام الإفصاح الإلكتروني "إفصاح" وهو تطبيق متطور وآمن يتيح للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق تقديم أعلى مستويات الفعالية والسرعة في نشر الإفصاحات . وبذلك تم تحويل جميع الشركات المحلية المدرجة إلى البيئة الإلكترونية لعملية الإفصاح، الأمر الذي يمثل نقلة نوعية في زيادة فعالية وسرعة عملية الإفصاح بالمقارنة مع الاسلوب السابق والذي كان يستند إلى قيام الشركات المدرجة بتوجيه الافصاحات للسوق سواء عبر البريد الالكتروني أو الفاكس، ليتولى السوق إعادة نشرها وتعميمها على مختلف الأطراف المعنيين.

8. المساهمة في التشريعات والقوانين الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع

لعب سوق دبي المالي دورا فاعلا خلال عام 2014 فيما يتعلق بمختلف القوانين والتشريعات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بهدف تطوير وتنظيم سير العمل والمعاملات بما يخدم مصلحة العمل والمتعاملين. ومن أبرز هذه التشريعات والأنظمة على سبيل المثال لا الحصر إطلاق السوق الثانية كمنصة تداول للشركات المساهمة الخاصة، نظام الوسطاء، نظام تداول الأذونات المغطاة (Warrants)، نظاما الصكوك والسندات، نظام إدارة الاستثمار، والتحسينات على نظام التداول بالهامش.

وفي إطار تحديث بنية السوق ومواكبة أفضل الممارسات العالمية قام السوق بإصدار وتنفيذ عدد من الإجراءات منها، إصدار الإجراءات المتعلقة بتسوية البيع على المكشوف لصناع السوق والتسليم مقابل السداد للصفقات غير المنجزة، كذلك إصدار القواعد التنظيمية الجديدة بشأن تصنيف شركات الوساطة، وإصدار سياسات إدارة المخاطر لعمليات التقاص والتسوية وإصدار إجراءات تسوية حقوق الإصدار.

9. توثيق أواصر التعاون مع البورصات الإقليمية والعالمية

في إطار جهوده لتعزيز التعاون والروابط التشغيلية مع البورصات الإقليمية بوجه عام، والخليجية منها على وجه الخصوص، وقع سوق دبي المالي في العام 2014 مذكرة تفاهم مع بورصة البحرين تؤطر لنقلة نوعية على صعيد تحويل الأسهم بين البورصتين من خلال نظام الكتروني يتيح للمستثمرين التحويل الفوري للأسهم بكل بسهولة ويسر. وقد اتفق الطرفان على تطوير نظام إلكتروني يبدأ العمل به في النصف الثاني من العام 2015، وذلك خلال ساعات العمل الرسمية في البورصتين.

ويسهم النظام الالكتروني في التنفيذ الفوري لعمليات التحويل التي تتم بين سوق دبي المالي وبورصة البحرين وتأكيدها مباشرة واعتمادها في النظام دون الحاجة إلى مراسلات رسمية، علماً أن هذه الخطوة ستكون الثانية من نوعها، حيث يوفر السوق تسهيلات مماثلة مع شركة المقاصة الكويتية منذ العام 2013، الأمر الذي يعزز من المكانة الرائدة لسوق دبي المالي باعتباره الوجهة المفضلة للشركات الخليجية الراغبة في إدراج أسهمها بصيغة الإدراج المزدوج.

وعلى مستوى آخر، فقد وقع سوق دبي المالي مذكرة تفاهم مع شركة إيداع الأوراق المالية في كوريا الجنوبية، وذلك في إطار سعي السوق لتعزيز أواصر التعاون مع الشركة الكورية والتوسع في جهوده الرامية إلى تطوير البنية الأساسية للعمليات اللاحقة لتداول الأوراق المالية في كل من الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.

كما وقع سوق دبي المالي اتفاقية تعاون مشترك مع شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي تهدف إلى فتح آفاق جديدة أمام الشركات المدرجة في كل من سوق دبي المالي والبورصة المصرية للاستفادة من المزايا العديدة التي يوفرها الجانبان، علاوة على تعزيز أواصر التعاون المشترك بين الطرفين في مجالات عدة

منها: القيد المزدوج أو المتعدد للأوراق المالية وتبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بأسواق المال وأهمها التدريب، ورفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين والمتعاملين في سوق المال في البلدين الشقيقين.

ب. إطلاق خدمات رقمية تتيح تواصلاً سلساً وفعالاً مع سوق دبي المالي

يعكف سوق دبي المالي على تنفيذ مشروع "البورصة الذكية" بما يتواكب مع رؤية القيادة الحكيمة لتحويل دبي إلى مدينة ذكية، وبما يتواكب مع الاحتياجات المتزايدة للمتعاملين. وفي هذا السياق يعمل السوق على استيعاب كافة الخدمات الالكترونية التي تم تطويرها خلال الفترة الماضية بما في ذلك تطبيقات السوق للهواتف الذكية والخدمات الالكترونية عبر الموقع الالكتروني، ضمن منصة تفاعلية ذكية ومتكاملة يتم تطويرها بانتظام. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لمشروع البورصة الذكية في 4 أهداف رئيسية تشمل تطوير حلول ذكية، سلاسة الإجراءات، تطوير شبكة شراكات مع المؤسسات الحكومية والشركات المعنية بالتطوير التكنولوجي، وتطوير قدرات بحثية واسعة النطاق تسهم في ابتكار الحلول الذكية. وفي هذا الإطار، فقد شهد العام 2014 العديد من الخطوات التطويرية في مجال الخدمات الرقمية الذكية ومنها:

1. إطلاق النسخة التجريبية من تطبيق السوق للهواتف الذكية

قدم سوق دبي المالي النسخة التجريبية من تطبيقه الجديد للهواتف الذكية التي تتيح لكافة المتعاملين إمكانية الاطلاع على تفاصيل محفظة الأسهم بما في ذلك الكمية والقيمة، ورسوم بيانية تتعلق بأداء المحفظة بوجه عام، علاوة على آخر مستجدات السوق بما في ذلك حركة الأسعار، المؤشرات، والإفصاحات، والأخبار، حيث يمكن للمستخدم تلقي التحديثات والبيانات وفق تفضيلاته الشخصية. ويشمل التطبيق أيضاً أدلة تعريفية حول خدمات السوق كما يتيح للمستخدم التواصل الفوري مع السوق وتوجيه ملاحظاته وآرائه بكل سهولة وأمان.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك إقبالا متزايدا من جانب المستثمرين للاعتماد على مثل هذه التطبيقات لمتابعة نشاط السوق وإنجاز التداولات، إذ يشهد التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية، التي توفرها شركات وساطة عاملة في السوق، إقبالا متزايدا. فقد بلغ إجمالي قيمة التداول من خلال الهواتف الذكية 3.08 مليار درهم خلال العام 2014، وينتظر أن يكتسب قوة دفع أكبر في المرحلة المقبلة مع قيام المزيد من الشركات بتوفير هذه الخدمة.

2. إطلاق النسخة التجريبية من الموقع الالكتروني

أطلق السوق النسخة التجريبية من الموقع الإلكتروني الجديد لسوق دبي المالي، الذي يتيح للمستثمرين متابعة البيانات الفورية من خلال قوائم متعددة، وتحديد الأسهم المفضلة، ومتابعة عمق السوق بما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تتيح للمستخدم متابعة محفظته الاستثمارية والاطلاع على رسوم بيانية توضح وضع استثماراته في السوق.

3. المنصة الالكترونية للاكتتابات الأولية eIPO

حققت المنصة الإلكترونية الذكية للاكتتابات الأولية eIPO، نجاحاً كبيراً لدى استخدامها في تنفيذ إكتاب كل من ماركة وإعمار مولز. وتتيح هذه المنصة للمستثمرين المشاركة في الاكتتابات العامة الأولية عبر ربط مباشر مع المصارف المتلقية ودفع المبالغ المستحقة من خلال الصراف الآلي، الخدمات البنكية عبر الانترنت، وبطاقة آيفستر بكل سهولة ويسر ووفق أعلى درجات الأمان والسرية، كما تتيح سرعة إنجاز رد المبالغ الفائضة والتخصيص والإدراج خلال أيام قليلة من انتهاء الاكتتاب.

4. الحلول المتكاملة لإدارة الجمعيات العمومية

قدم السوق أيضاً المنصة الالكترونية للتسجيل في اجتماعات الجمعية العمومية التي يوفر من خلالها للشركات المدرجة والمستثمرين حلاً فعالاً لإدارة وتنظيم أعمال الجمعيات العمومية ويسهل عمليات تسجيل المساهمين والتصويت وانتخابات مجالس الإدارات. كما تضمن المنصة دقة عمليات التصويت واستخراج التقارير الإحصائية والثبوتية للجمعية العمومية.

ت. العودة القوية لإدراجات الأسهم، ومساندة جهود الشركات لاستعراض قصص نجاحها

1. إدراج 4 شركات جديدة في السوق

عملت إدارة السوق خلال السنوات القليلة الماضية على تنشيط قطاع الاكتتابات العامة الأولية، من خلال تشجيع الشركات العائلية والخاصة على التحول لمساهمة عامة عبر تنفيذ اكتتابات أولية والإدراج في السوق. وتتمثل أبرز الأهداف الاستراتيجية لسوق دبي المالي في الوصول إلى تمثيل أفضل لهيكل اقتصاد دبي في السوق من خلال جذب شركات تنشط في قطاعات رئيسية وسريعة النمو مثل التجزئة والسياحة والصحة والتعليم، كذلك مساعدة الشركات العاملة في تلك القطاعات للاستفادة من

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2014

مقومات ومزايا سوق المال بهدف تحقيق النمو، وهو الدور الذي لعبه السوق بفعالية ونجاح عبر تاريخه بالنسبة لشركات تنتمي إلى قطاعات اقتصادية أخرى متعددة ومنها العقارات والمصارف والنقل والاتصالات.

وفي هذا المجال فقد تم خلال العام 2014 إدراج 4 شركات مساهمة عامة جديدة، حيث تم إدراج شركة ماركة، والتي تمثل أول إصدار أولي يدرج في سوق دبي المالي منذ العام 2009، كما أنها أول مُصدر للأوراق المالية ينفذ اكتتاباً عاماً أولياً من خلال منصة سوق دبي المالي الالكترونية للاكتتاب الأولي "eIPO" عبر ربط مباشر مع المصارف المتلقية.

كما تم إدراج أسهم شركة أمانات القابضة وهي تمثل أول إصدار أولي يدرج في سوق دبي المالي لشركة تنشط في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجراها سوق دبي المالي فقد جاء أن قطاعي الرعاية الصحية والتعليم من أكثر ثلاثة قطاعات يرغب المستثمرون بتواجدها في السوق من خلال اكتتابات عامة أولية.

كما تم أيضاً إدراج أسهم مجموعة إعمار مولز (ش م ع). ويعزز الإدراج الجديد المكانة الرائدة لسوق دبي المالي كوجهة إدراج مفضلة بالنسبة للعديد من الشركات الرائدة محلياً وإقليمياً. وتجدر الإشارة إلى أن الإصدار الأولي لأسهم "إعمار مولز" يعد الأكبر من نوعه في الإمارات منذ العام 2007، وقد تم تنفيذ عملية الاكتتاب من خلال منصة سوق دبي المالي الالكترونية للاكتتاب الأولي "eIPO"، عبر ربط مباشر مع المصارف المتلقية، والتي تتيح للمستثمرين أيضاً تقديم طلبات الاكتتاب عبر القنوات الالكترونية المختلفة ومنها الصراف الآلي، الخدمة المصرفية الالكترونية وبطاقة آيفستر، الأمر الذي أسهم في سرعة إدراج الشركة بمجرد إنجاز عملية الاكتتاب وذلك للمرة الأولى.

كما أدرج السوق أسهم شركة "دبي باركس آند ريزورتس"، وهي أولى الشركات الناشطة في مجال المتنزهات الترفيهية التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام والإدراج في سوق دبي المالي، بما يفتح الباب أمام المستثمرين المحليين والدوليين للمشاركة في قصة النجاح الملفتة التي تسطرها دبي، حيث رسخت الإمارة مكانتها خلال السنوات الماضية كوجهة سياحية رئيسية تستقطب الزوار من مختلف أنحاء العالم، علماً أن دبي استقبلت 11 مليون زائر في العام 2013 بنمو نسبته 10.6%.

وينطوي توالي الاكتتابات العامة والإدراجات في سوق دبي المالي خلال العام الحالي على أكثر من دلالة في مقدمتها قوة المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، وثقة المستثمرين الكبيرة في الآفاق المستقبلية سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو أداء الشركات، كما يعكس أيضاً ثقة الشركات المصدرة للأوراق المالية والمستثمرين في سوق دبي المالي كمنصة رائدة للتفاعل بين المستثمرين والشركات ليس على المستوى المحلي فحسب بل خارج الإمارات أيضاً، بفضل تكامل بنيته الأساسية وتفوق نظمه التقنية ورقي خدماته.

2. توفير آلية فعالة لتواصل الشركات المدرجة مع المستثمرين العالميين:

تمثل مؤتمرات سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين منصة فعالة للتواصل بين الشركات المدرجة والمؤسسات الاستثمارية العالمية في ظل الاهتمام المتزايد الذي تحظى به الأسواق المالية في دبي من جانب مدراء الصناديق الاستثمارية العالمية. وبحرص السوق باستمرار على توطيد أواصر العلاقات بين الشركات المدرجة والمستثمرين وتعزيز درجة انفتاح تلك الشركات على المؤسسات العالمية وخاصة التي لم يسبق لها الاستثمار في الأسواق المحلية، كما تتكامل جهود السوق من أجل التوسع في تطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة لتكون على أتم الاستعداد للتعامل مع شرائح أكثر تنوعاً وتطلباً من المستثمرين العالميين. وفي هذا السياق فقد نظم سوق دبي المالي المؤتمرين التاليين، واللذين دأب السوق على تنظيمهما منذ العام 2007 في خطوة رائدة بين الأسواق المالية الإقليمية:

أولا: مؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين في لندن

نظم سوق دبي المالي مؤتمر المستثمرين العالميين يومي 28 و29 أبريل 2014 في لندن، بالتعاون مع جولدمان ساكس إنترناشيونال وبمشاركة 13 شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي وناسداك دبي، وذلك في إطار جهود السوق الرامية إلى إتاحة الفرصة لتلك الشركات لاستعراض استراتيجياتها ومقومات نموها بصورة منتظمة.

ثانيا: مؤتمر سوق دبي المالي للمستثمرين العالميين في نيويورك

كما نظم سوق دبي المالي خلال العام 2014 مؤتمره الثاني للمستثمرين العالميين في نيويورك يومي 13 و14 أكتوبر برعاية مشتركة من جانب بنك أوف أميركا ميريل لينش، وذلك في أعقاب النجاح الفائق والمردود الإيجابي الكبير للمؤتمرين الأخيرين في نيويورك العام الماضي وفي لندن أبريل 2014، وفي ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين تجاه السوق.

وقد تم تنظيم هذا المؤتمر في توقيت مثالي مع تسارع وتيرة التطورات الإيجابية في السوق سواء على صعيد عودة الزخم إلى قطاع الاكتتابات العامة الأولية أو حركة التداول النشطة ووسط اهتمام كبير من قبل المستثمرين المحليين والعالميين على حد سواء بسوق دبي المالي والنجاح الكبير الذي تحقق خلال مؤتمرات المستثمرين الأخيرة في كل من نيويورك ولندن، الأمر الذي يعكس التسارع المستمر لوتيرة تطور ونمو السوق والشركات المدرجة والاقتصاد الوطني بوجه عام.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2014

ث. الإنجازات الداعمة

1. افتتاح قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية في دبي

افتتح سوق دبي المالي خلال العام 2014 قاعة تداول تعليمية في الجامعة الأمريكية في دبي، وهي القاعة الخامسة التي يدعمها السوق ضمن مبادراته التعليمية الرائدة بين أسواق المال على المستوى الإقليمي، تكريساً لدوره الرائد في هذا المجال وفي إطار الالتزام الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية.

وكان السوق قد أطلق أولى القاعات التعليمية في كلية تقنية دبي للطلاب أوائل العام 2012، كما تم تدشين قاعة مماثلة في الجامعة الأمريكية بالإمارات خلال شهر ديسمبر 2014، إضافة إلى دعم القاعات التعليمية في جامعة الشارقة للطلاب والطالبات بالاشتراك مع هيئة الأوراق المالية والسلع، والتي حققت جميعها نجاحاً فائقاً وحظيت بترحيب وإشادة الطلاب والمشرفين لما تمثله من فوائد عديدة على صعيد نشر الثقافة المالية ومزج الجوانب الدراسية بالواقع العملي وإتاحة الفرصة للطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية.

2. توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة (سي بي ال انترناشيونال التعليمية)

وقع سوق دبي المالي خلال العام 2014 مذكرة تفاهم مع مؤسسة (سي بي ال انترناشيونال التعليمية) تحدد مجالات التعاون الرئيسية بين الجانبين، حيث أصبح السوق بمقتضى تلك المذكرة الشريك الذهبي لكافة البرامج التعليمية والأكاديمية التي تنظمها المؤسسة في دبي. ومن خلال هذه الشراكة سيتولى السوق تعريف الوفود الزائرة من المنتمين لبرامج الدراسة في الخارج التابعة للمؤسسة بالمقومات المميزة لدبي باعتبارها المركز المالي لمنطقة الشرق الأوسط.

3. المشاركة في حملة ساعة الأرض

شارك سوق دبي المالي في حملة "ساعة الأرض"، حيث تم إطفاء جميع الأنوار والمعدات الكهربائية غير الحيوية في مقر السوق يوم 29 مارس 2014 من الساعة 8:30 وحتى 9:30 مساءً. وتأتي مشاركة السوق في الحملة في إطار التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة عن طريق الحد من استهلاك الطاقة إلى أقصى درجة ممكنة.

4. تنظيم احتفالية خاصة بمناسبة يوم العلم

نظم السوق احتفالية خاصة بمناسبة "يوم العلم"، المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، للاحتفاء بعلم دولة الإمارات العربية المتحدة عبر سلسلة من الفعاليات وبمشاركة كافة أبناء الوطن والمقيمين. ويمثل "يوم العلم" مناسبة وطنية سنوية يحتفل بها شعب الإمارات العربية المتحدة، تزامناً مع يوم تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، رئاسة الدولة في الثالث من نوفمبر.

5. الاحتفال باليوم الوطني الثالث والأربعين

نظم السوق احتفالية خاصة بمناسبة اليوم الوطني الثالث والأربعين لدولة الإمارات العربية المتحدة، وسط مشاركة كبيرة من جانب العاملين في السوق وموظفي شركات الوساطة المعتمدة والمستثمرين المتواجدين في قاعة التداول.

وقد تم تزيين مقر السوق وقاعة التداول بعلم الإمارات، كما تم عزف السلام الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة إيذاناً ببدء جلسة التداول. وشهدت الاحتفالية مسابقة تراثية وعروضاً فنية شعبية. وقد تم أيضاً تكريم الفائزين في المسابقة التي أطلقها سوق دبي المالي خلال احتفالية يوم العلم، والتي أتاحت للموظفين الفرصة للتعبير بالكلمة والصورة عن مفهوم (أسعد شعب).

6. مسابقة الأسهم

في إطار جهوده لنشر ثقافة الاستثمار بين الأجيال الجديدة وتطوير مهاراتهم وقدراتهم المالية، نظم السوق الدورة الثانية عشرة لمسابقته السنوية للأسهم بمشاركة 3233 من طلاب المدارس والجامعات في الإمارات العربية المتحدة وخارجها، بزيادة نسبتها 35% مقارنة بالدورة السابقة. وشارك في الدورة الجديدة متسابقون من 40 مؤسسة تعليمية. وتشارك من خارج الدولة 8 مؤسسات تعليمية منها 4 للمرة الأولى هي، جامعة المملكة من البحرين، الجامعة الألمانية الأردنية من الأردن، معهد انديرا للإدارة من الهند، وجامعة نورث كارولينا، تشابل هيل، من الولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورات الإحدى عشرة السابقة اجتذبت ما يزيد على 19227 طالباً وطالبةً يمثلون 268 مؤسسة تعليمية.

7. برنامج التدريب الصيفي

نظم السوق برنامج التدريب الصيفي للطلاب المواطنين لعام 2014، بمشاركة طلاب يمثلون عدة مدارس وجامعات في الإمارات العربية المتحدة، حيث تم تدريبهم على مدى 4 أسابيع بمعدل 6 ساعات عمل يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً.

وينظم السوق هذا تنظيم البرنامج بصورة منتظمة في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وفي ضوء النجاح الكبير الذي يحققه البرنامج عاماً تلو الآخر.

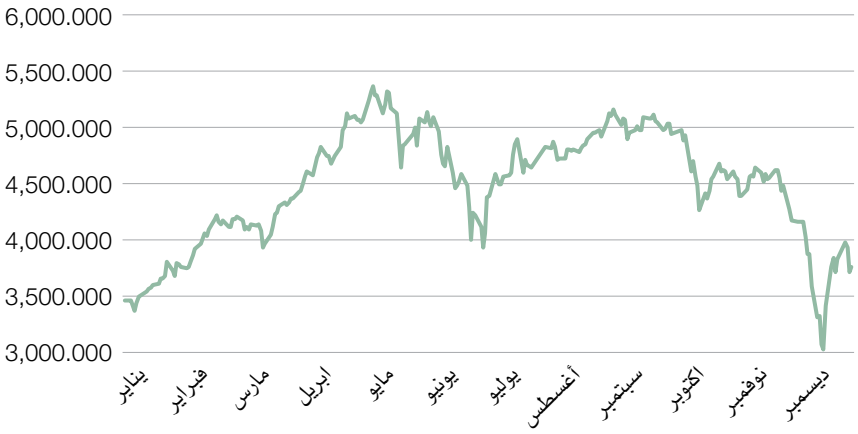
وقد اشتمل البرنامج على العديد من المساقات التدريبية المتعلقة بسوق المال ومنها الوساطة وتكنولوجيا المعلومات وبحوث السوق، كما شارك المتدربون في مسابقة سوق دبي المالي للأسهم.

أداء سوق دبي المالي خلال العام 2014

"وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال هذا العام بنسبة 138.6% لتبلغ حوالي 381.5 مليار درهم مقارنة مع 159.9 مليار درهم سجلت خلال العام الماضي."

سجل مؤشر سوق دبي المالي في نهاية العام 2014 ارتفاعا بلغت نسبته 12% ليبلغ 3774 نقطة مقابل 3369.8 نقطة في نهاية العام 2013. وعلى صعيد أداء القطاعات المدرجة في السوق، فقد ارتفعت مؤشرات ثلاثة قطاعات من بين القطاعات التسعة الممثلة في السوق، كان أعلاها مؤشر قطاع البنوك الذي ارتفع بنسبة 32.3%، تلاه مؤشر قطاع العقارات والإنشاءات ومؤشر قطاع الصناعة اللذان ارتفعا بنسبة 17.6% و17.5% على التوالي. وفي المقابل فقد انخفضت مؤشرات باقي القطاعات بنسب متفاوتة، فقد انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 54.6% تلاه مؤشر قطاع التأمين بنسبة 29.4% ثم مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 24.3% ومؤشرات قطاع السلع الاستهلاكية والكمالية، والاستثمار والخدمات المالية، والنقل بنسبة 16.2%، 6.4% و5.6% على التوالي.

المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2014



وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد ارتفعت في نهاية هذا العام بنسبة 24.3% لتبلغ نحو 322.6 مليار درهم مقارنة مع 259.6 مليار درهم سجلت في نهاية العام الماضي. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال هذا العام بنسبة 138.6% لتبلغ حوالي 381.5 مليار درهم مقارنة مع 159.9 مليار درهم سجلت خلال العام الماضي، وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 26.2% ليبلغ 160.5 مليار سهم خلال هذا العام مقابل 127.2 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي، كما ارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 80.4% ليبلغ نحو 2.4 مليون صفقة مقابل 1.3 مليون صفقة نفذت خلال العام الماضي.

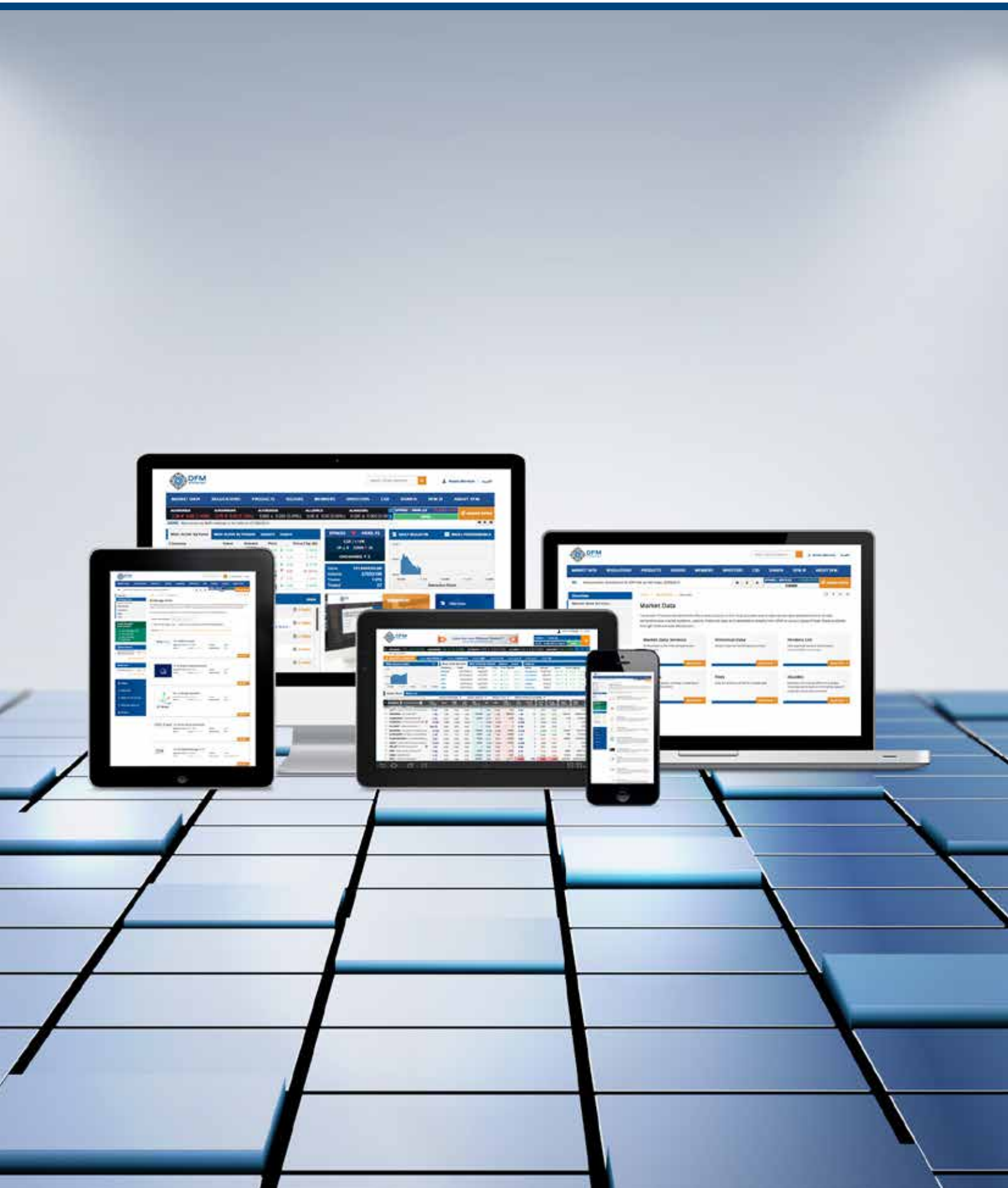
وعلى صعيد المساهمة القطاعية في أحجام التداول، فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات على الجزء الأكبر من قيمة التداولات في السوق وسجل نحو 243,3 مليار درهم وبنسبة 63,8% من إجمالي قيمة التداولات، تلاه في المرتبة الثانية قطاع البنوك بواقع 60,9 مليار درهم وبنسبة 16%، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بحجم تداول مقداره 50,2 مليار درهم وبنسبة 13,1% ثم قطاع النقل بتداول مقداره 13,6 مليار درهم وبنسبة 3,6%، فقطاع التأمين بتداول 4,7 مليار درهم وبنسبة 1,2%، ثم قطاع الخدمات بتداول مقداره 4,4 مليار درهم وبنسبة 1,1%، فقطاع الاتصالات بتداول 3,4 مليار درهم وبنسبة 0,9%، وقطاع السلع الاستهلاكية والكمالية بتداول 1 مليار درهم وبنسبة 0,3%.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق، فقد بلغت قيمة مشتريات الأجانب من الأسهم خلال هذا العام نحو 169.2 مليار درهم لتشكل ما نسبته 44.4% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة نحو 165.2مليار درهم لتشكل ما نسبته 43.3% من إجمالي قيمة التداول. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق الى السوق خلال هذا العام نحو 3.996 مليار درهم.

تداولات الإماراتيين والأجانب خلال العام 2014			
	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
العرب	76,859,595,556	74,815,446,745	2,044,148,810
الخليجيون	36,195,350,180	37,509,421,121	(1,314,070,940)
جنسيات أخرى	56,181,881,131	52,916,320,319	3,265,560,811
إجمالي تداولات الأجانب	**169,236,826,867**	**165,241,188,185**	**3,995,638,682**
الإماراتيون	212,269,692,205	216,265,330,887	(3,995,638,682)
المجموع	**381,506,519,072**	**381,506,519,072**	**0**

من جانب آخر، بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين المؤسساتيين خلال هذا العام حوالي 106.7 مليار درهم لتشكل ما نسبته 28% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم خلال نفس الفترة حوالي 107.7 مليار درهم لتشكل ما نسبته 28.2% من إجمالي قيمة التداول، وبذلك بلغ صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق خارج السوق نحو 1.037 مليار درهم.

الاستثمار المؤسسي والفردي خلال العام 2014			
	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
الاستثمار المؤسسي	106,666,134,812	107,703,012,142	(1,036,877,330)
الأفراد	274,840,384,260	273,803,506,930	1,036,877,330
المجموع	**381,506,519,072**	**381,506,519,072**	**0**


DFM
Market Data

تقرير الحوكمة لعام 2014

كلمة رئيس مجلس الإدارة
ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي (ش م ع)
التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق
إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)
إنجازات سوق دبي المالي خلال عام
أداء سوق دبي المالي خلال عام
تقرير الحوكمة لعام 2014
تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي وقراراتها خلال عام 2014
البيانات المالية

1. ممارسات حوكمة الشركة

تواصل إدارة الشركة تطبيق قواعد الحوكمة المنصوص عليها في القرار الوزاري 518 لسنة 2009 على نحو فعال وبطريقة شفافة انطلاقا من مسؤولية مجلس الإدارة نحو مساهمي الشركة وبما يحقق حماية وتعزيز قيمة حقوق المساهمين من خلال:

- التزام مجلس الإدارة بعقد 6 اجتماعات خلال العام وفقا للمواقيت المعتمدة.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن استقلاليتهم خلال العام 2014 والإفصاح عن أي تغيير يؤثر على استقلاليتهم بما في ذلك انضمامهم لعضوية مجالس إدارات أخرى.
- التزام أعضاء المجلس بالإفصاح عن تداولاتهم وتداولات أقاربهم من الدرجة الأولى على سهم الشركة.
- عقد5 اجتماعات للجنة التدقيق و اجتماع واحد للجنة الترشيحات والمكافآت واجتماع واحد للجنة الاستثمار وتنفيذ المهام المناطة بهما ورفع تقرير خطي لمجلس الإدارة بالنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها اللجان ومتابعة التنفيذ.
- التزام إدارة الشركة بالإفصاح عن البيانات المالية الربع سنوية والسنوية خلال المدة القانونية المسموح بها.
- التزام الشركة مسبقا بتعيين مسؤول علاقات المستثمرين و تخصيص موقع الكرتوني لعلاقات المستثمرين.
- مراجعة المجلس لائحة صلاحيات الإدارة التنفيذية واعتمادها.
- مراجعة مجلس الإدارة لدليل الحوكمة واعتماد سياسات جديدة مثل سياسات وإجراءات مخاطر العمليات التشغيليه وقواعد إدراج وتداول أسهم الشركات الخاصة في 2014/12/11 و قواعد صانع السوق بتاريخ 2014/4/23 و تحديث واعتماد ساسات قائمة مثل سياسة الإستثمار بتاريخ 2014/10/27 و بعض سياسات الموارد البشريه في 2014/12/11 واعتماد الأنظمة والسياسات الأخرى المنظمة للعمل خلال العام.
- قياس رضى أعضاء مجلس الإدارة عن طريقة عمل المجلس من خلال تعبئة استبيان إلكتروني بالتنسيق مع شركة مستقله يغطي جوانب مثل التحضير للاجتماع، جدول الأعمال، مواد العرض، إدارة الإجتماع، محضر الإجتماع، جدول متابعة التنفيذ، لجان مجلس الإدارة ، الاتصال والتواصل مع الإدارة التنفيذيه، دور أمين سر مجلس الإدارة، خدمة التواصل الإكتروني الآمن، التطوير والتدريب. وستتم مناقشة النتائج في اجتماع مجلس الإدارة. وأظهرت النتائج أن 93% من أعضاء المجلس راضيين عن آداء عمل مجلس الادارة.

2. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2014

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالمادة 17 من قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2000 بشأن النظام الخاص بإدراج الأوراق المالية والسلع وبالسياسة المتبعة بشأن تعاملاتهم بسهم الشركة، والواردة في إجراءات الرقابة ودليل الحوكمة للشركة من خلال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية و التقيد بفترة الحظر المنصوص عليها في المادة 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع الخاص بالتداول و المقاصة و التسويات و نقل الملكية و حفظ الأوراق المالية. كما يلتزم أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن تعاملاتهم وتعاملات أقربائهم من الدرجة الأولى.

ووفقاً لإفادة أعضاء مجلس الإدارة في يناير 2015، لم تكن هناك أي تداولات على سهم الشركة خلال العام.

وعلاوة على السياسة المعتمدة بخصوص تعاملات أعضاء مجلس الإدارة، تعتمد الشركة سياسة لتعاملات الموظفين على أسهم الشركات المدرجة في السوق (شاملا سهم الشركة) حيث بموجب القرار الإداري رقم 6 لسنة 2012 الصادر من إدارة الشركة، يعامل موظف سوق دبي المالي معاملة المطلعين في الشركات المدرجة، و يقع على عاتق جميع الموظفين تزويد إدارة الموارد البشرية برقم المستثمر الخاص بهم وأبنائهم القصر و على الموظف الراغب بالتداول (بنفسه أو بواسطة غيره)، تعبئة نموذج خاص معد لذلك يقوم بتقديمه إلى إدارة رقابة التداول للموافقة عليه والتي تقوم بدورها بالتأكد من خلو الطلب من الموانع القانونية ولا سيما فترة الحظر على التداول.

وقد تم تحديد فترة حظر التداول وفقا للمادة رقم 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع الخاص بالتداول و المقاصة و التسويات ونقل الملكية و حفظ الأوراق المالية على النحو التالي :

- قبل عشرة (10) أيام عمل من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شانها أن تؤثر على سعر السهم صعودا أو هبوطا إلا إذا كانت المعلومة ناتجة عن أحداث طارئة و مفاجئة.
- قبل خمسة عشر (15) يوما من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية لحين الإفصاح عن البيانات المالية.

ويسمح لموظفي الشركة بالتداول بيعا وشراء على سهم الشركة لمدة 30 يوم فقط بعد كل فترة حظر دون الإخلال بالمادتين رقم (14) و (17)، وتم توجيه شركات الوساطة برفض تنفيذ صفقات الموظفين دون الحصول على الموافقات اللازمة من رقابة السوق.

تقرير الحوكمة لعام 2014

3. تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي من 6 أعضاء وفقا للمرسوم الصادر من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بتاريخ 2013/12/22 على النحو التالي:

الاسم	الصفة	الاستقلالية	تنفيذي / غير تنفيذي	تاريخ الانتخاب الاول	فترة العضوية من تاريخ الانتخاب الأول لغاية 2014/12/31
*عيسى عبدالفتاح كاظم	رئيس مجلس الإدارة	غير مستقل	تنفيذي	2007/01/16	ثمان سنوات
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2007/01/16	ثمان سنوات
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2013/12/22	سنة
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	أربع سنوات وثمانية أشهر
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	أربع سنوات وثمانية أشهر
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	أربع سنوات وثمانية أشهر

*بموجب المرسوم الصادر من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي بتاريخ 2013/10/23 فقد تم تعيينه رئيساً لمجلس الإدارة.

جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات المطلوبة لتولي مناصبهم وهي على النحو التالي :

عيسى عبد الفتاح كاظم

يشغل سعادة عيسى عبد الفتاح كاظم منصب محافظ مركز دبي المالي العالمي، ورئيس مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي، وعضو اللجنة العليا للسياسة المالية في إمارة دبي.

وقد بدأ سعادة كاظم حياته العملية في العام 1988 في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومن ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي كمدير لإدارة التخطيط والتطوير في العام 1993. وقد شغل سعادة عيسى كاظم منصب مدير عام سوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006.

يحمل سعادة عيسى كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونج، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كـو الأمريكية.

يشغل سعادة عيسى كاظم أيضاً عدداً من المناصب الرئيسية، ومنها عضو مجلس الإدارة الأعلى لمركز دبي المالي العالمي، رئيس مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي، رئيس مجلس إدارة شركة DIFC للإستثمارات وعضو مجلس دبي الإقتصادي، كما أنه عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي، وعضو مجلس إدارة في بنك نور، وعضو مجلس إدارة ناسداك، وعضو مجلس إدارة شركة اتصالات، وعضو مجلس الإدارة والأمين العام لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

كما يشغل سعادة عيسى كاظم منصب عضو مجلس إدارة لدى العديد من المؤسسات التعليمية في المنطقة والعالم.

راشد حمد الشامسي

يشغل السيد راشد الشامسي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي منذ العام2007. ويعد السيد الشامسي الشريك المؤسس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي. وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة في العام 1982.

كما ويشغل/ شغل السيد الشامسي الوظائف التالية:

- عضو سابق في مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- عضو سابق في مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش م ع).
- عضو مجلس إدارة ناسداك دبي.
- العمل في مجال تسويق وتوزيع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.
- مدير عام مؤسسة الإمارات العامة للبترول (إمارات) من 2002 إلى 2008 وقد رأس خلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشروعات المشتركة والشركات التابعة لإمارات.
- عضو سابق بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي من 1991 إلى 1997.
- عضو سابق بمجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.
- رئيس تنفيذي سابق لشركة سما دبي العقارية، احدى الشركات التابعة لدبى القابضة.

محمد حميد المري

خبير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن 20 عاماً في القطاع الحكومي و الخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة، فئة القادة الحكوميين، ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي سنة 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات بالعين سنة 1990. ويشغل/شغل السيد المري الذي بدأ حياته المهنية موظفا بدائرة الأراضي و الأملاك سنة كما أنه يشغل 1986 الوظائف التالية:

- مساعد المدير التنفيذي للشئون المالية والإدارية في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان اعتباراً من أغسطس 2009.
- شريك في شركة فارس و شركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية من سنة 1995.
- عضو مجلس إدارة تكافل الامارات ش.م.ع منذ ابريل 2012 م.
- مدير الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات من يونيو 2006 – أغسطس 2009.
- مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات من مارس 2005 – يونيو 2006.
- عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي في الفترة بين ديسمبر 2005 إلى ابريل 2008.
- مدير إدارة الشئون المالية والإدارية بدائرة الأراضي والأملاك من نوفمبر 2000 إلى مارس 2005.

وعلى الصعيد المهني، يتمتع السيد المري بالعضويات التالية :

- محاسب قانوني مرخص منذ 1990.
- عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات من سنة 1997.
- عضو ندوة الثقافة والعلوم بدبي منذ التأسيس.
- حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لانجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي.
- حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة.
- ممارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه.
- حاصل على دبلوم ممارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.

عادل عبد الله الفهيم

شغل الفهيم العديد من المناصب الإدارية في حكومة دبي، وهو حاصل على عدد من الشهادات الأكاديمية و المهنية مثل درجة البكالوريوس في التجارة، محاسب قانوني معتمد، مستشار مالي معتمد، مدرب معتمد للغة أوامر التدقيق، ومكافح اختلاسات معتمد. يتمتع عادل الفهيم بخبرة عملية طويلة في المجال الاقتصادي و المالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون.
الفهيم حائز علي جائزة المفكر المالي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2012)، كما حصد جائزة الشخصية صاحبة الإنجاز مدى الحياة في القطاع الاقتصادي للتدقيق و الرقابة (2013)، كما أن له مقالات ودراسات تناقش أهم الاحداث الاقتصادية الحيوية والمؤثرة للتطورات الاقتصادية على مستوى العالم.

ويشغل/شغل الفهيم الوظائف/ المناصب التالية:

- عضو اللجنة العليا بحكومة دبي لبرنامج تطوير وأتمته الموازنة العامة.
- عضو لجنة حكومة دبي للتخطيط المالي.
- عضو مجلس إدارة سوق دبي المالي.
- نائب الرئيس التنفيذي لمطارات دبي للشؤون المالية والمشتريات.
- مدير إدارة التدقيق الداخلي في دائرة المالية في ديوان سمو الحاكم –حكومة دبي.
- نائب مدير إدارة رقابة الأداء وتدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سمو الحاكم–حكومة دبي.
- المدير العام لجمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2000-2002).
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين (2002-2004).
- رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA)– فرع الامارات (2006-2007).
- النائب الأول للرئيس بمجلس إدارة جمعية مكافحي الاختلاسات المعتمدين دولياً بالولايات المتحدة – فرع الإمارات.

تقرير الحوكمة لعام 2014

- عضو لجنة قيد مدققي الحسابات بالدولة وأمين السر العام.
- ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في لجنة دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة الالكترونية (AGCC E-Commerce Committee).
- محكم وخبير مالي معتمد بفئة معاونو القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي.

وعلى الصعيد المهني فهو حاصل على عضوية في العديد من الجمعيات المهنية أهمها:

- عضو مجمع المحاسبون القانونيون الأمريكي (CPA).
- مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة (CFE).
- مستشار مالي معتمد من كندا (CFC).
- مُدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL).
- عضو مؤسس لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونين.
- عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني.
- جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة).
- معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة).
- الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة).
- جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي.
- مجمع المستشارين الماليين كندا.

علي راشد المزروعي

من موقعه الحالي كمدير تنفيذي لمجموعة شركات البحري و المزروعي، التي تأسست عام 1968 في دبي كمجموعة استثمارات عامة فصارت احدى أوائل الروافد الفعالة للنهضة بدولة الامارات العربية المتحدة. يضطلع السيد / علي المزروعي بالمهام المالية والإدارية المتعلقة بالانشطة التجارية و العقارية و الصناعية و السياحية للمجموعة.
تولى السيد / علي المزروعي العديد من المهام الوظيفية إبان فترة عملة لدى مجموعة سيتي بنك في دبي منذ عام 2000 و لغاية 2007 منها مدير قسم الحسابات التجارية، و رئيس قسم أعمال التخطيط و التحليل لمنطقة الشرق الأوسط و أفريقيا و تركيا، ونائب رئيس قسم الإدارة المالية .
كما يشغل السيد / علي المزروعي منصب عضو مجلس إدارة سوق دبي المالي وعضو مجلس إدارة شركة الصكوك الوطنية و عضو مجلس إدارة شركة الإمارات للإستثمار و التنمية (ش م خ).
حصل السيد / علي المزروعي على بكالوريوس " إدارة أعمال " من الجامعة الأمريكية بدبي و على ماجستير "إدارة الأعمال" من جامعة ساوثرن نيو هامبشاير الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية.

مصبح محمد القيزي

يمتلك السيد مصبح القيزي خبرة عملية تناهز 20 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلا بين العمل والإشراف على والإدارة المباشرة للعديد من فرق العمل متنوعة المهام وعدد المشاركين, وهو يحمل درجة البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.

ويشغل/شغل السيد مصبح القيزي الوظائف التالية:

- رئيس إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات لبنك دبي الإسلامي بالإضافة الى مناصب قيادية أخرى، منها عضوية مجلس إدارة الإسلامي للخدمات المالية (إحدى الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي) ورئيس لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي التي تلعب دوراً في تنسيق وضَف استراتيجية البنك الشاملة مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.
- العمل في سلطة دبي للموانئ كمشرف الدعم لقسم تكنولوجيا المعلومات ورئيسا للقسم لاحقاً. وقد تمكن خلال سنوات عمله السبع في موانئ دبي العالمية من بناء خبرة عملية ومعرفية جيدة من خلال تعامله مع الأقسام الوظيفية المختلفة.
- التحق السيد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في عام 1999 رئيسا لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل.
- رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين عام 2001 وعام 2008 ، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي أعطاه خبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة.
- العمل منذ عام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الالكترونية لتطوير قنوات متعددة لوصل العملاء مع البنك. وتقديرا للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصل مشروعه على جائزة أفضل مشروع لعام 2009 ، وعلى جائزة أفضل مشروع نظام صيرفة الكترونية فريد من نوعه في بنك دبي الإسلامي.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس

وفقاً للمادة 33 و المادة 67 من النظام الأساسي للشركة ومع مراعاة أحكام المادة 118 من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 وتعديلاته والمادة رقم 7 من القرار الوزاري 518، تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية تعادل 10% من صافي الربح بعد خصم التكاليف والمصروفات والاحتياطي القانوني والتوزيع الأولي على المساهمين بنسبة 5% من رأسمال الشركة ويتم إقرارها في الجمعية العمومية العادية.
وقد حدد المجلس مقدار المكافأة في اجتماعه بتاريخ 2011/1/8 بمبلغ قدره 300 ألف درهم يصرف للعضو بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية. كما أقر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2012/2/26 وفق توصية لجنة الترشيحات والمكافآت بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة بمبلغ 15 ألف درهم و بدل حضور اللجان بمبلغ قدره 6 آلاف درهم للحضور الشخصي و آلفين درهم بدل حضور عبر الهاتف أو التصوير المرئي .

إضافة إلى ذلك، أقر مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 2014/12/11 بناء على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت في الاجتماع المنعقد بتاريخ 2014/11/11 صرف مكافأة

شهريه لرئيس مجلس الإدارة بمبلغ قدره 25 ألف درهم بناء على المهام الإضافية التي يقوم بها لخدمة الشركة.
تم خلال العام صرف المبلغ الإجمالي 663,000 درهم لبدلات الحضور موزعة على النحو التالي:

نوع الاجتماع	مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الاستثمار	المجموع
عيسى عبدالفتاح كاظم	90,000			6,000	**96,000**
راشدحمدالشامسي	90,000		6,000	6,000	**102,000**
*عبدالجليل يوسف درويش	15,000				**15,000**
محمد حميد المري	90,000	30,000			**120,000**
*مصبح محمد القيزي	75,000				**75,000**
*ماجد سيف الغرير	15,000				**15,000**
علي راشد المزروعي	90,000	24,000	6,000		**120,000**
عادل عبدالله الفهيم	90,000	24,000	6,000		**120,000**

*قبل صدور المرسوم
إجمالي المكافأة الشهرية المدفوعة لرئيس مجلس الإدارة 300 ألف درهم.
مقترح توزيع مكافأة على أعضاء مجلس الإدارة بملغ إجمالي 1,800,000 درهم (300,000 للعضو)

اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية

عقد مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي (6) اجتماعات خلال عام 2014 على النحو التالي :

الحضور الشخصي	تاريخ الاجتماع					
	2014/1/30	2014/3/16	2016/4/23	2014/7/17	2014/10/27	2014/12/11
عيسى عبدالفتاح كاظم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
راشد حمد الشامسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
*عبدالجليل يوسف درويش	✓					
محمد حميد المري	✓	✓	✓	✓	✓	✓
*مصبح محمد القيزي		✓	✓	✓	✓	✓
*ماجد سيف الغرير	✓					
علي راشد المزروعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عادل عبدالله الفهيم	✓	✓	✓	✓	✓	✓

*قبل صدور المرسوم

المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

وفقا لقرارات مجلس الإدارة في اجتماعاته خلال العام الحالي، تم تفويض الإدارة التنفيذية بالمهام والاختصاصات التالية:

- تفويض الرئيس التنفيذي بتمثيل الشركة في المحاكم واعتماد توقيعه من الكاتب العدل لتوقيع الاتفاقيات بالإنابة عن رئيس مجلس الادارة لتيسير اعمال الشركة.
- اعداد دراسات جدوى بشأن مشاريع الشركة.
- إعداد السياسات واللوائح الداخلية المنظمة للعمل .
- اعتماد إجراءات العمل والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل.
- تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية.
- اعتماد صلاحية الشراء بالأمر المباشر حتى 50 ألف درهم لرئيس إدارة المشتريات والعقود و250 ألف درهم لرئيس قطاع الخدمات المؤسسية و حتى500 ألف درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالممارسة حتى مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة حتى 5 مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- توقيع العقود المعتمدة حتى 5 مليون درهم من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية و حتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع اتفاقية تفاهم وتمثيل محدود وإيداع فرعي من صلاحية الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني.
- تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الايجارية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- اعتماد نتائج الجرد السنوي من قبل الرئيس التنفيذي.
- قرار التخلص من الأصول المهلكة دفتريا من الرئيس التنفيذي.
- تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقا لمعطيات السوق من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع الغرامات/الجزاءات من صلاحية رئيس القطاع المعني.
- إلغاء المخالفة الأولى من صلاحية

تقرير الحوكمة لعام 2014

رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس القطاع المعني وعن المخالفة الثانية من صلاحية الرئيس التنفيذي.

- تفويض رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بإعدام الذمم المدينه حتى 20 ألف درهم خلال السنة .
- تفويض الرئيس التنفيذي بإعفاء المستثمرين من رسوم بعض الخدمات بموجب طلب يقدمه المستثمر بنسب محددة ووفقا لقيمة المعاملة.
- تفويض رئيس قطاع التقاص والتسوية والايداع من الاعفاء من رسوم المعاملات المستلمة من جهات عليا أو رسمية وفقا لتقدير رئيس قطاع التقاص والتسوية والايداع .
- الاستثمار في ودائع قصيرة المدى غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توصيات لجنة الاستثمارات الداخلية شاملة كسر الوديعة قبل موعد الاستحقاق وفقا لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- الاستثمار في ودائع طويلة المدى حتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توجيه لجنة الاستثمارات الداخلية ووفقا لسياسة الاستثمار المعتمدة.
- التوقيع على البيانات المالية المرحلية المراجعة من قبل الرئيس التنفيذي في حال عدم اكتمال نصاب المجلس بعد اعتمادها من لجنة التدقيق .
- صلاحية التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية حتى 50 مليون درهم ضمن الإدارة التنفيذية.
- تجديد التسهيلات المصرفية غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- الموافقة على مناقلة المخصصات المالية بين بنود الموازنة من اختصاص الرئيس التنفيذي.

تتكون الإدارة التنفيذية العليا للشركة من 5 كبار الموظفين التنفيذيين ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم.

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	*مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة لعام 2014 (درهم)	مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي (درهم)	مجموع المكافآت المدفوعة لعام 2014 (درهم)
حسن عبدالرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي – رئيس قطاع العمليات	1999/06/01	1,077,360	128,186	233,280
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي – رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	1999/06/01	1,000,005	128,186	233,280
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس أول – رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	1999/06/01	894,440	113,082	207,840
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس أول – رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي	1999/06/01	944,105	113,082	207,840
فهيمة عبدالرزاق البستكي	نائب رئيس أول– رئيس قطاع تطوير الأعمال	2004/05/24	925,928	108,834	201,480

*يشمل بدل تكاليف تعليم الأبناء، تذاكر السفر، العلاوة السنوية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. يتمثل كبار أعضاء الإدارة العليا في الرئيس التنفيذي ورؤساء القطاعات المختلفة. أبرمت المجموعة خلال الفترة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2014 ألف درهم
إيرادات استثمارية	18,404
مصروف فائدة	1,014

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال السنة:

	2014 ألف درهم
تعويضات كبار أعضاء الإدارة العليا	
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	7,770
معاشات وتأمينات اجتماعية	721
أعضاء مجلس الإدارة	
– مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	943
– بدل حضور اجتماعات للمجموعة	1,339
الأرصدة	
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة	
الشركة الأم	
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	50,452
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	552
أطراف أخرى ذات علاقة	
صناديق مدارة (إيضاح 6)	286,776
أرصدة نقدية ومصرفية	149,341
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	1,447,092
الودائع الاستثمارية تشمل مبلغ 100 مليون درهم (31 ديسمبر 2013: 50 مليون درهم) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.	
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	
الشركة الأم	
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	5,482
قرض مساند	23,282
الطرف المسيطر المُطلق	
حكومة دبي	-

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي الصادرة في عام 2006، فقد تم طرح نسبة 20% من أسهم رأس المال بقيمة 1.600.000.000 درهم للاكتتاب العام لصالح حكومة دبي، منها مبلغ بقيمة 48.5 مليون درهم كان مستحق السداد لحكومة دبي وتم دفعه خلال السنة. إن هذا الرصيد غير مُحمّل بأي ربح.

تم تقديم القرض المساند من قبل بورصة دبي المحدودة إلى ناسداك دبي المحدودة من خلال الشركة (إيضاح 1). إن القرض غير مضمون وبلا تاريخ سداد محدد ويحمل ربح وفقاً لمعدل الربح السائد بين المصارف في لندن (ليبور) لفترة 12 شهراً زائداً نسبة 3.25% سنوياً، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

4. مدقق الحسابات الخارجي:

تعتبر شركة برايس ووترهاوس كوبرز من أكبر الشركات العاملة في مجال الخدمات المهنية، وتتكون من شبكة شركات تعمل في 158 دولة، ويعمل لديها أكثر من 180,000 موظف ملتزمون بتقديم خدمات التدقيق والضرائب والاستشارات. تأسست الشركة في الشرق الأوسط منذ أكثر من أربعين عام ولديها مكاتب في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وفلسطين وقطر والسعودية والإمارات واليمن، حيث يعمل بها أكثر من (2500) موظف. تدير الشركة عملياتها بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ ما يربو عن 30 عاما من خلال مكاتبها في أبوظبي ودبي والشارقة، والتي تضم مجتمعة أكثر من 700 شريك ومدير تنفيذي وموظف.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2014/1/ 22 وموافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2014/1/30 وموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 2014/3/2 ، فقد تم إعادة تعيين

تقرير الحوكمة لعام 2014

مدقق الحسابات برايس وترهاوس للعام 2014 وبأتعاب قدرها 183,500 درهم.
PwC مدقق الحسابات منذ عام 2012،
لم يتم تعيين مدقق حسابات خارجي آخر لتقديم خدمات أخرى للشركة في العام 2014.
إضافة الى ذلك تم تعيين برايس وترهاوس مدقق حسابات خارجي لبورصة دبي (الشركة الأم) بأتعاب قدرها 120,000 درهم و لناسداك دبي لعام 2014 بأتعاب قدرها 130,000 درهم.

5. لجنة التدقيق:

تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2014/3/16، على النحو التالي :

- محمد حميد المري – رئيس اللجنة.
- علي راشد المزروعي– عضواً .
- عادل عبدالله الفهيم – عضواً .

و جميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية. وبموجب القرار الوزاري رقم 518 لسنة 2009 والمهام الموكلة لها، قامت لجنة التدقيق بالمهام التالية:

1- تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله بتاريخ 2014/1/22 . والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.

2- مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها)السنوية ونصف السنوية وربع السنوية(ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة ، حيث ركزت على:
- إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة.
- التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
- افتراض استمرارية عمل الشركة.
- التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها الهيئة.
- لتقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية .

3- الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بشكل ربع سنوي لمناقشة القوائم المالية الربعية و السنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.

4- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة واعتماد خطة الرقابة الداخلية المعدة على منهجية المخاطر المتعلقة بكل قطاع/إدارة لسوق دبي المالي و ناسداك دبي بتاريخ 2014/1/22 ومتابعة الانجاز في الخطة بشكل ربع سنوي.

5- مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها و سياسة و إجراءات المخاطر التشغيليه .

6- التنسيق مع مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية ودائرة الرقابة المالية ومتابعة الإجراءات التصحيحية بشكل ربع سنوي.

7- مراقبة الأدوات التي تم وضعها و التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الالكتروني:whistleblower@dfm.ae. الهاتف: 3055665–04،الفاكس: 3055584–04 وتخصيص موظفين للتقارير السرية.

8- مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

عقدت لجنة التدقيق أربعة اجتماعات خلال عام 2014 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

الحضور الشخصي	تاريخ الاجتماع				
	2014/1/22	2014/4/20	2014/7/15	2014/10/27	2014/11/27
محمد حميد المري	✓	✓	✓	✓	✓
*عادل عبدالله الفهيم	✓	✓	✓	-	✓
*علي راشد المزروعي	✓	-	✓	✓	✓

*تغيب العضو لارتباطه بمواعيد أخرى مسبقاً (عذر مقبول).

6. لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة بتاريخ 2014/3/16 حيث تضم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي:

- راشد حمد الشامسي – رئيس اللجنة.
- عادل عبدالله الفهيم – عضوا.
- علي راشد المزروعي– عضوا.

ووفقاً للقرار الوزاري رقم 518 والمهام الموكلة لها فقد قامت اللجنة بالتالي:

- مراجعة والتأكد من استقلالية أعضاء مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي لعام 2014 من خلال نموذج يعبأ من قبل العضو المستقل ويوقع عليه .
- اعتماد التعديلات المقترحة على سياسات الموارد البشرية في 2014/11/11 .
- التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة.
- مراجعة نتائج تقييم الأداء الوظيفي واعتماد العلاوة الدورية عن العام السابق.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وسياسة التدريب بتاريخ 2014/11/11.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماع واحد خلال عام 2014 بتاريخ 2014/11/11 بحضور جميع الاعضاء.

7. نظام الرقابة الداخلية:

1. إقرار مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة والقيام بمراجعته والتحقق من مدى فعاليته وذلك من خلال إدارة الرقابة الداخلية والتي تقوم بدورها وفقاً للمعيار رقم 2060 من المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي والصادرة عن معهد المدققين الداخليين بأمريكا بتقديم تقارير منتظمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأهداف ، صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي وكذا الإنجازات المتعلقة بالخطة الموضوعة ، تقييم لمدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

2. آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتبع إدارة الرقابة الداخلية من النواحي الإدارية إلى الإدارة العليا للشركة ومن النواحي الوظيفية إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق بالشكل الذي يضمن استقلاليتها. وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك متمثلاً فى الأتي:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة بالتوافق مع الخطة الإستراتيجية للشركة.
- قيام الإدارة بعمل التحديثات اللازمة على دليل الإجراءات والميثاق ليتوافقا مع احدث المعايير الدولية الصادرة وتمت الموافقة علية من قبل لجنة التدقيق و هيكلة الأجراءات و تبسيطها.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع / إدارة / قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر المرتفعة وتتم مناقشتها مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كلّ عملية تدقيق، يصدر تقرير عن عمليات التدقيق على الإدارات المختلفة تُعرض فيه أهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته ونتائجه وتقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة وكذا تقييم شامل للقطاع أو للإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم.
- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والمتابعة والإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الإدارة المعنية لتعزيز الضوابط الداخلية على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لكل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي خلال العام، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية للشركة المعنية واتخاذ التوصيات أو القرارات المناسبة.
- تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة بنسبة 88% شملت الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، إجراءات العمل وامن المعلومات والمخاطر و مهام أخرى.
- قامت الإدارة برفع عدد من التوصيات تم الاتفاق عليها مع القطاعات المختلفة التي خضعت للتدقيق خلال العام 2014 سواء كان لسوق دبي المالي أو ناسداك دبي الأمر الذي ساهم في رفع مستوى بيئة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر وذلك بما يتماشى وتعريف نشاط التدقيق الداخلي الرامي إلى إضافة قيمة إلى المؤسسة وإلى حملة الأسهم فيها من خلال مساهمته في تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيها.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقا للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.
- قيام إدارة الرقابة الداخلية بعمل تقارير عن تأكيدات الجودة خلال العام للتحقق من مدى كفاءة مهمات التدقيق التي تم انجازها ومن توافر الملفات الدائمة والمؤقتة لكل مهمة وفق ما تتطلبه المعايير الدولية .
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، دائرة الرقابة المالية، ومدققي الجودة، مفتشي هيئة الأوراق المالية.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل بشكل لا يؤثر على استقلالية المدققين ووفق ما هو منصوص علية بميثاق عمل الإدارة.
- مراقبة قنوات الاتصال التي تم تخصيصها للتقارير السرية.
- إعداد تقرير الحوكمة لعام 2014 في ضوء ما نص علية القرار الوزاري رقم 518 والصادر من هيئة الأوراق المالية والسلع.

تقرير الحوكمة لعام 2014

تتشكل إدارة الرقابة الداخلية من 5 موظفين مؤهلين على النحو التالي:

الاسم: اسمه سعيد لوتاه
المسمى الوظيفي: نائب رئيس– أمين سر مجلس الإدارة ورئيس إدارة الرقابة الداخلية
المؤهلات:

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder –جامعة RIT مايو 2011
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008.
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA مايو 2004.
- بكالوريوس إدارة أعمال من كلية التقنية للطالبات 2001.
- دبلوم عالي في المحاسبة من كلية التقنية للطالبات 2000.
- رئيس رابطة خريجي جامعة روتيشتر في دبي منذ مارس 2014.
- عضو في AAA
- عضو في ICSA Gulf Forum.

وإدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

- **رضا فاروق شحاته:** نائب مدير – الرقابة الداخلية والشرعية ويحمل شهادة CIB 2013، وشهادة CFC و CRMA 2012 ، دبلوم دراسات عليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003 وبكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998 .
- **محمد أحمد العساله:** نائب مدير – قسم الامتثال– الرقابة الداخلية ويحمل شهادة ACCA منذ 2009، CRMA 2012 وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003 .
- **فرح هاني العناني:** مدقق أول– الرقابة الداخلية، تحمل شهادة CPA 2010، وبكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية 2007.
- **خديجة المزروعي:** تنفيذي – قسم الشريعة وتحمل شهادة بكالوريوس من جامعة الإمارات .

تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.

لم تتعرض الشركة لأية مخاطر جوهرية خلال عام 2014 ولكنه ووفقاً لما هو منصوص عليه في دليل عمل إدارة الرقابة الداخلية فإن الإدارة تتعامل مع المشاكل التي تتعرض لها الشركة من خلال الأتي:

- تحديد طبيعة المشكلة وتصنيفها من حيث درجة المخاطر من خلال تحديد حجم المشكلة ومدى السلبيات الناجمة عنها التي قد تتأثر بها الشركة.
- التواصل مع الإدارات التنفيذية من خلال رؤساء القطاعات المختلفة والرئيس التنفيذي لبحث كيفية تدارك المشكلة وسبل حلها وعمل التوصيات اللازمة.
- رفع الأمر وكذلك التوصيات المتعلقة به التي تم اقتراحها إلى لجنة التدقيق والتي بدورها تقوم بعد المناقشة وتقييم الوضع بعرض الأمر على مجلس الإدارة للوقوف على المشكلة واتخاذ القرار الملائم بشأنها.
- تقوم الإدارة بمتابعة تنفيذ حل المشكلة من خلال التأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- التواصل مع المدقق الخارجي للشركة إن تطلب الأمر ذلك .

8. لم ترتكب الشركة أية مخالفات خلال العام 2014 أو الأعوام السابقة.

9. مساهمة الشركة خلال العام 2014 في تنمية المجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

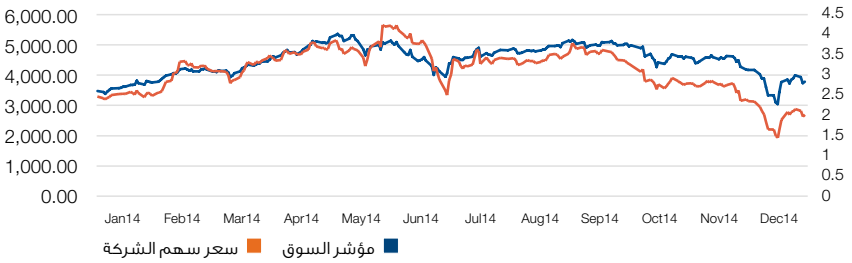
- تم توقيع عدد من إتفاقيات تعاون مع الجامعة الإمريكية في الإمارات و الجامعة الإمريكية في دبي و CBL International تهدف الى تعزيز تمنيه المعرفه لدى الطلاب في شهر يناير.
- تدشين حملة ساعة الأرض في شهر مارس
- تدشين اليوم الصحي للموظفين وشركاء السوق في شهر مايو.
- تنظيم الدورة الثانية عشرة لمسابقة سوق دبي المالي للأسهم للطلبة في شهر إبريل.
- رعاية جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في شهر يوليو.
- تنظيم مبادرة سقيا الامارات في شهر يوليو
- تنظيم مسابقة الأسهم الصيفية لطلاب التدريب الصيفي في سوق دبي المالي في شهر اغسطس
- تنظيم يوم العلم في شهر نوفمبر.
- إطلاق مبادرة "لماذا نحن من أسعد شعوب العالم" ".....؟" في نوفمبر.
- تنظيم اليوم الوطني للدولة لموظفي ووسطاء سوق دبي المالي في ديسمبر.
- تنظيم حملة مزيد من الطاقة – مزيد من العطاء
- تنظيم محاضرات مجانية: إعداد وتنظيم مستمر لورش عمل ومحاضرات فنية ومالية مجانية لطلبة

10. معلومات عامة:

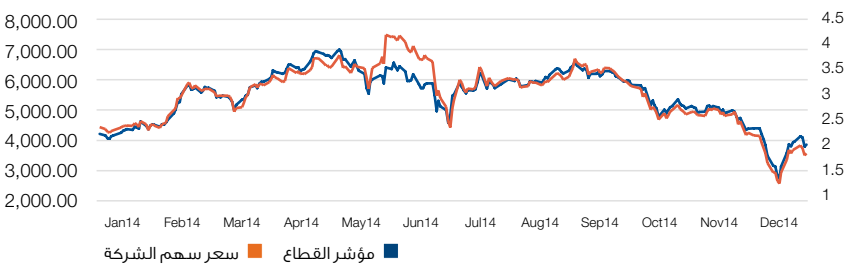
أ. سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2014 .

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر (درهم)	ادني سعر خلال الشهر (درهم)	الإغلاق كما في نهاية الشهر (درهم)	مؤشر السوق (رقم قياسي)	مؤشر القطاع (رقم قياسي)
يناير	2.68	2.36	2.54	3770.38	4535.45
فبراير	3.43	2.43	3.24	4220.45	5782
مارس	3.45	2.74	3.42	4451	6143.75
ابريل	3.98	3.3	3.63	5058.95	6850.16
مايو	4.25	3.16	4.25	5087.47	6467.68
يونيو	4.4	2.61	2.61	3942.82	4605.98
يوليو	3.73	2.35	3.43	4833.24	6060.03
أغسطس	3.57	3.22	3.46	5062.96	6353.54
سبتمبر	3.84	3.32	3.36	5042.92	6041.6
أكتوبر	3.39	2.58	2.75	4545.39	5089.83
نوفمبر	2.94	2.36	2.36	4281.43	4369.39
ديسمبر	2.47	1.44	2.01	3774	3867.11

ب. إداء سعر سهم الشركة مقارنة مع مؤشر السوق



ت. إداء سعر سهم الشركة مقارنة مع مؤشر قطاع الخدمات المالية



تقرير الحوكمة لعام 2014

د. توزيع ملكية المساهمين وفقا لتداولات 31/12/2014 والتسوية بتاريخ 5/1/2015 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي:

م	الوصف	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة التملك
1	شركة	عربي	5,357,698	0.067
2	شركة	خليجي	50,227,152	0.6279
3	شركة	أجنبي	365,118,182	4.564
4	شركة	محلي	6,807,450,992	85.0932
5	حكومة	محلي	3,579,363	0.0447
6	حكومة	أجنبي	714,216	0.0089
7	فرد	عربي	110,047,476	1.3756
8	فرد	خليجي	28,071,646	0.3509
9	فرد	أجنبي	93,123,337	1.164
10	فرد	محلي	536,309,938	6.7039

محلي، خليجي، عربي، وأجنبي.

ه. تمتلك بورصة دبي 6,370,000,000 سهم من أسهم الشركة بما نسبته 79.63% .

ج. لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2014 .

عيسى عبدالفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

تقرير عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لسوق دبي المالي وقراراتها خلال عام 2014

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام 2014 بالمهام التالية:

1. معايير السوق

1,1. قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بإصدار معيار سوق دبي المالي للصكوك بعد إدخال ما ورد إليها من المقترحات والملاحظات التي وردت عليها من علماء الشريعة ورجال القانون والاقتصاد والمصرفيين ، كما قامت بترجمة المعيار وأشرفت على طباعته.

1,2. بدأت الهيئة الدراسات التمهيدية لإصدار معيار سوق دبي المالي للتحوط من المخاطر، وجاري مناقشته من قبل أعضاء الهيئة، وسوف تُحدد جلسة الاستماع التي سوف يدعى لها عُلماء الشريعة ورجال القانون وخبراء المال والاقتصاد لتلقي مقترحاتهم وملاحظاتهم عليه فور الانتهاء من التوافق على شكله ومضمونه وصياغته.

2. الرقابة الشرعية

قامت الهيئة بمراجعة التقارير التي أعدها قسم الرقابة الشرعية في نهاية كل ربع من العام، وتقديم التوصيات الخاصة بشأنها قبل اعتمادها.

3. الفتاوى

قامت الهيئة بالتعليق على كافة الاستفسارات الشرعية التي أثيرت خلال العام سواء من قبل إدارة السوق أو الواردة من الجهات الخارجية.

4. تصنيف الشركات المدرجة

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قوائم تصنيف الشركات المدرجة بكل من سوق دبي المالي وكذا ناسداك دبي من حيث توافقها مع الشريعة والتي يقوم بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً لمعيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم.

5. احتساب الزكاة لعام 2014

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد قيمة الزكاة الخاصة بالسوق عن عام 2014 والتي قام بإعدادها قسم الرقابة الشرعية وفقاً للميزانية الزكوية للسوق ومن ثم فقد دعت المساهمين لإخراجها خلال الجمعية العمومية التي تعقد خلال العام 2015.

6. احتساب الدخل غير المتوافق مع الشريعة لعام 2014

قامت الهيئة بمراجعة واعتماد المبلغ الاجمالي غير المتوافق مع الشريعة لعام 2014 ونسبة كل سهم منها من أجل دعوة المساهمين لإخراجها.

داعين الله أن يسدد الخطى، ويوفق المسعى في خدمة الإسلام والمسلمين.

المحتويـات

34 تقرير مدقق الحسابات المستقل
35 بيان المركز المالي الموحد
36 بيان الدخل الموحد
37 بيان الدخل الشامل الموحد
38 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
39 بيان التدفقات النقدية الموحد
40 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة المساهمين في شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع)

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة سوق دبي المالي ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2014، وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على عملية التدقيق التي قمنا بها. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أي أخطاء جوهرية.

تتضمن عملية التدقيق القيام بإجراءات للحصول على إثباتات تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، سواءً كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار الرقابة الداخلية المتصلة بإعداد المنشأة وعرضها العادل للبيانات المالية الموحدة بهدف تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المُعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عام.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته، نفيدكم فيما يتعلق بالشركة بما يلي:

(1) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض التدقيق.

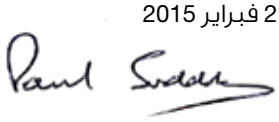
(2) أن البيانات المالية تتوافق من كافة النواحي الجوهرية مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة.

(3) أن الشركة قد احتفظت بدفاتر محاسبية صحيحة أو البيانات المالية متوافقة معها.

(4) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للشركة.

(5) لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد أخلّت بأي من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته أو نظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة الشركة أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2014.

برايس ووترهاوس كوبرز
2 فبراير 2015



بول سودابي
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 309
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2014

الموجودات	إيضاحات	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
موجودات غير متداولة			
الشهرة	4	**2,878,874**	2,878,874
موجودات أخرى غير ملموسة	4	**2,384,295**	2,446,658
ممتلكات ومعدات	5	**15,269**	11,539
موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	**718,060**	587,941
ودائع استثمارية	7	**742,168**	725,378
مجموع الموجودات غير المتداولة		**6,738,666**	**6,650,390**
موجودات متداولة			
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	8	**27,172**	40,935
ودائع استثمارية	7	**2,038,101**	1,493,429
أرصدة نقدية ومصرفية	9	**198,208**	107,629
مجموع الموجودات المتداولة		**2,263,481**	1,641,993
مجموع الموجودات		**9,002,147**	8,292,383
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	10	**8,000,000**	8,000,000
أسهم خزينة		**(4,364)**	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
احتياطي إعادة تقييم استثمارات– بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**(693,199)**	(789,102)
احتياطي قانوني	11	**354,929**	278,998
أرباح محتجزة		**755,917**	449,684
حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك الشركة		**8,413,283**	7,935,216
الحصص غير المسيطرة		**17,354**	16,838
مجموع حقوق الملكية		**8,430,637**	7,952,054
مطلوبات غير متداولة			
قرض مساند	15	**23,282**	22,268
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**12,006**	9,838
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**35,288**	32,106
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	13	**501,484**	238,163
توزيعات أرباح دائنة	14	**29,256**	19,231
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	15	**5,482**	50,829
مجموع المطلوبات المتداولة		**536,222**	308,223
مجموع المطلوبات		**571,510**	340,329
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		**9,002,147**	8,292,383

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 يناير 2014 ووقعها بالنيابة عن المجلس:

سعادة عيسى عبد الفتاح كاظم
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		**806,049**	341,645
رسوم شركات الوساطة		**13,216**	12,520
رسوم تحويل ملكية ورهون		**50,286**	36,317
رسوم أخرى		**19,460**	14,537
إيرادات العمليات		**889,011**	405,019
إيرادات استثمارية	16	**54,438**	53,373
إيرادات أخرى		**3,827**	368
مجموع الإيرادات		**947,276**	458,760
المصاريف			
مصاريف عمومية وإدارية	17	**(124,071)**	(114,243)
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**(62,363)**	(62,363)
مصروف فائدة	15	**(1,014)**	(971)
مجموع المصاريف		**(187,448)**	(177,577)
صافي ربح السنة		**759,828**	281,183
العائد إلى:			
مُلّاك الشركة		**759,312**	284,633
الحصص غير المسيطرة		**516**	(3,450)
		759,828	281,183
الربحية الأساسية / المخفضة للسهم – بالدرهم	18	**0.095**	0.035

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
صافي ربح السنة	**759,828**	281,183
الأرباح / (الخسائر) الشاملة الأخرى		
بنود لن يُعاد تصنيفها في الربح أو الخسارة		
تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**88,056**	213,714
مجموع الدخل الشامل للسنة	**847,884**	494,897
العائد إلى:		
مُلّاك الشركة	**847,368**	498,347
الحصص غير المسيطرة	**516**	(3,450)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**847,884**	494,897

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	العائد إلى مُلاك الشركة	الحصص غير المسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في 1 يناير 2013	**8,000,000**	**(4,364)**	**(1,002,816)**	**250,535**	**214,516**	**7,457,871**	**20,288**	**7,478,159**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	284,633	284,633	(3,450)	281,183
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	213,714	-	-	213,714	-	213,714
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	213,714	-	284,633	498,347	(3,450)	494,897
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 20)	-	-	-	-	(21,002)	(21,002)	-	(21,002)
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	-	-	28,463	(28,463)	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2013	8,000,000	(4,364)	(789,102)	278,998	449,684	7,935,216	16,838	7,952,054
كما في 1 يناير 2014	**8,000,000**	**(4,364)**	**(789,102)**	**278,998**	**449,684**	**7,935,216**	**16,838**	**7,952,054**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	759,312	759,312	516	759,828
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	88,056	-	-	88,056	-	88,056
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	88,056	-	759,312	847,368	516	847,884
احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 20 وإيضاح 13)	-	-	-	-	(15,697)	(15,697)	-	(15,697)
توزيعات أرباح معلنة، صافية من احتياطي الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 14 وإيضاح 20)	-	-	-	-	(353,604)	(353,604)	-	(353,604)
خسارة محققة من بيع استثمارات	-	-	7,847	-	(7,847)	-	-	-
تحويل إلى احتياطي قانوني (إيضاح11)	-	-	-	75,931	(75,931)	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2014	8,000,000	(4,364)	(693,199)	354,929	755,917	8,413,283	17,354	8,430,637

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات			
صافي ربح السنة		**759.828**	281,183
تعديلات بسبب:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	5	**6.476**	6,998
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	12	**2.672**	2,042
إطفاء موجودات غير ملموسة	4	**62.363**	62,363
استبعادات ممتلكات ومعدات	5	**14**	-
مصروف فائدة	15	**1.014**	971
إيرادات من ودائع استثمارية	16	**(44.862)**	(48,449)
إيرادات من توزيعات أرباح	16	**(30.569)**	(4,924)
خسارة القيمة العادلة من الاعتراف المبدئي	16	**20.993**	-
التدفقات النقدية من العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات العاملة		**777.929**	300,184
الزيادة في المصاريف المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى		**13.055**	(21,052)
الزيادة في المبالغ المستحقة لطرف ذي علاقة	15	**(45.347)**	498
الزيادة في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة		**293.810**	82,997
النقد الناتج من أنشطة العمليات		**1.039.447**	362,627
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	12	**(504)**	(498)
صافي النقد الناتج عن أنشطة العمليات		**1.038.943**	362,129
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
عوائد من بيع واسترداد استثمارات		**19.180**	353,266
استثمارات جديدة (باستثناء الحركات غير النقدية)		**(12.366)**	-
شراء ممتلكات ومعدات	5	**(10.220)**	(3,873)
صافي الودائع الاستثمارية (باستثناء النقد وما في حكمه والحركات غير النقدية)	7	**(458.672)**	(571,420)
إيرادات مقبوضة من ودائع استثمارية		**42.907**	49,454
توزيعات أرباح مقبوضة	16	**30.569**	4,924
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(388.602)**	(167,649)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	10	**(343.576)**	(146)
توزيع إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية على المساهمين	20,10	**(46.186)**	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(389.762)**	(146)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**260.579**	194,334
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**426.679**	232,345
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	9	**687.258**	426,679

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

1. التأسيس والعمليات

شركة سوق دبي المالي ش.م.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسّست في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007، وتخضع لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984، وتعديلاته.

تتمثل الأنشطة المرخّصة للشركة في التداول في الأدوات المالية والعمل بمثابة شركة قابضة وائتمانية في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والاستشارات المالية في مجال الاستثمار والوساطة المالية في الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تلتزم الشركة في جميع أنشطتها وعملياتها ومعاملاتها الرسمية بأحكام الشريعة الإسلامية وتستثمر كافة أموالها بمقتضى تلك الأحكام.

إن أسهم الشركة مدرجة في سوق دبي المالي.

تضطلع الشركة في الوقت الراهن بإدارة عمليات سوق دبي للأوراق المالية وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية لحسابها الخاص.

إن العنوان المُسجل للشركة هو مركز دبي التجاري العالمي، شارع الشيخ زايد، ص. ب. 9700، دبي.

تعتبر حكومة دبي بمثابة الشركة الأم المطلقة والطرف المسيطر حيث تمتلك نسبة 79,63% من شركة سوق دبي المالي من خلال بورصة دبي المحدودة ("الشركة الأم")، وهي شركة تابعة لحكومة دبي.

تشمل هذه البيانات المالية الموحدة شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي المحدودة*	السوق المالية الالكترونية	الإمارات العربية المتحدة	%67

تمتلك ناسداك دبي المحدودة الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشاط	بلد التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	الممثل الحصري لشركة ناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	%100

*تحتفظ شركة بورصة دبي المحدودة بنسبة 33٪ المتبقية.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابت على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

2-1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد هذه البيانات الموحدة المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية. كما تم هذه إعداد البيانات المالية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية، المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية الأخرى التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في عام 2009.

إن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية يقتضي استخدام تقديرات محاسبية أساسية محددة، كما يقتضي من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من إبداء الرأي أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للبيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم 3.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2-2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2014

فيما يلي المعايير الجديدة المطبقة والتعديلات على المعايير الراهنة التي قد تم نشرها وتعتبر سارية المفعول على الفترات المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في 1 يناير 2014.

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 32، "الأدوات المالية: العرض"، بخصوص مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية: أجريت هذه التعديلات على إرشادات التطبيق في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 وتوضح بعض المتطلبات الخاصة بمقاصة الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية..

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 36، "الانخفاض في قيمة الموجودات" حول إفصاحات المبالغ القابلة للاسترداد: يتناول هذا التعديل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمبالغ القابلة للاسترداد للموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها في حال كانت هذه المبالغ مبنية على القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، بما في ذلك معدل الخصم المستخدم فيما لو حُددت المبالغ القابلة للاسترداد باستخدام أسلوب القيمة الحالية.

- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 "البيانات المالية الموحدة"، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 "البيانات المالية المنفصلة" بشأن توحيد المنشآت الاستثمارية: تمنح هذه التعديلات إعفاءً للمنشآت التي ينطبق عليها تعريف "المنشأة الاستثمارية" والتي تتميز بسمات معينة حيث تشير هذه التعديلات إلى أن الكثير من الصناديق الاستثمارية والكيانات المشابهة سوف تكون معفاة من توحيد معظم شركاتها التابعة. وبدلاً من ذلك، سوف تقوم بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما أجريت تعديلات على المعيار رقم 12 لعرض الإفصاحات التي يتوجب على المنشأة الاستثمارية إعدادها. تتعلق هذه التعديلات بالمنشآت الاستثمارية فقط، وبالتالي فهي لا تنطبق على المجموعة.

لقد قامت الإدارة بتقييم تأثير المعايير الجديدة والتعديلات المذكورة أعلاه على المعايير الراهنة وتوصلت إلى أنه ليس من المتوقع أن يكون لهذه المعايير الجديدة والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

2-3 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة غير السارية على الفترات المحاسبية التي تبدأ في ا يناير 2014 ولم يتم تطبيقها بشكلٍ مبكر من قبل المجموعة

- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 "القطاعات التشغيلية" (دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2014 (التحسينات السنوية لعام 2012)): تم تعديله كي ينص على الإفصاح عن الأحكام التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق معايير التجميع على القطاعات التشغيلية، وكذلك تسوية موجودات القطاعات مع موجودات المنشأة عندما يتم إدراج موجودات القطاعات ضمن التقارير المالية.

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "المنشآت والممتلكات والمعدات" والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الموجودات غير الملموسة" (دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2014 (التحسينات السنوية لعام 2012)). تم تعديل كلا المعيارين لتوضيح كيفية التعامل مع إجمالي القيمة الدفترية والاستهلاك المتراكم عندما تستخدم منشأة ما طريقة إعادة التقييم.

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16، "الممتلكات والمنشآت والمعدات"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38، "الموجودات غير الملموسة" بخصوص الاستهلاك والإطفاء (سوف يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2016): يوضح هذا التعديل أنه من المفترض بوجه عان أن الإيرادات تعتبر أساساً غير ملائم لقياس استهلاك المنافع الاقتصادية المتضمنة في الأصل غير الملموس. ولا يتم دحض هذا الافتراض إلا في بعض الحالات المعينة.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 "منافع الموظفين" بخصوص مساهمات الموظفين أو الأطراف الأخرى في خطط المنافع المحددة (دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2014): ينطبق التعديل على مساهمات الموظفين أو الأطراف الأخرى في خطط المنافع المحددة حيث يميز التعديل بين المساهمات المرتبطة بالخدمة في الفترة التي تنشأ فيها فقط وتلك المرتبطة بالخدمة في أكثر من فترة واحدة. إن المنشآت التي لديها خطط تتطلب مساهمات مختلفة تبعاً لفترة الخدمة سوف يتعين عليها تسجيل المنافع المتعلقة بتلك المساهمات على مدى فترة عمل الموظف.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19، "منافع الموظفين" (سوف تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2016 (التحسينات السنوية لعام 2014)): توضح التعديلات أنه عند تحديد معدل الخصم لالتزامات منافع ما بعد الخدمة يتم التركيز على العملة المقومة بها تلك الالتزامات وليس البلد التي تنشأ فيها.

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم 24، "إفصاحات الأطراف ذات العلاقة" بخصوص كبار موظفي الإدارة (دخل حيز التنفيذ على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يوليو 2014 (التحسينات السنوية لعام 2012))؛ تعتبر أي منشأة تقدم خدمات خاصة بكبار موظفي الإدارة إلى المنشأة التي تعد التقارير أو إلى الشركة الأم لها ("شركة الإدارة") من الأطراف ذات العلاقة. ويلزم الإفصاح عن المبالغ المحمّلة على الشركة التي تعد التقارير.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، "الأدوات المالية: الإفصاحات" (سوف يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2016 (التحسينات السنوية للفترة 2012 – 2014))؛ يتطلب التعديل المتعلق بعقود الخدمات أنه عندما تقوم المنشأة بتحويل أصل مالي إلى الغير بموجب شروط تسمح للمتنازل بإيقاف تسجيل الأصل، فعندئذٍ يجب الإفصاح عن جميع أنواع المشاركة المستمرة التي قد تظل المنشأة محتفظة بها في الموجودات المنقولة.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" (سوف يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2018)؛ تحل النسخة الكاملة للمعيار رقم 9 محل معظم الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يحتفظ المعيار بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر عند نشوئها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

- وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقتي التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. كما يخفّف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص "معدل التحوط" فيظل كالمعدل الذي تستخدمه الإدارة فعلياً في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المتزامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار. وإذا اختارت أي منشأة التطبيق المبكر، فيجب عليها أن تطبق جميع المتطلبات في نفس الوقت باستثناء: المنشآت، مثل شركة سوق دبي المالي، التي يكون تاريخ التطبيق المبدئي لديها قبل 1 فبراير 2015 فإنها لا تزال مخيرة بتطبيق المعيار على مراحل حتى 1 فبراير 2015. قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لنموذج التصنيف والقياس في نسخة المعيار الصادرة في نوفمبر 2009. ولمّا كان هذا التطبيق قبل تاريخ 1 فبراير 2015، فإن المجموعة ليست مطالبة بالتطبيق المبكر للمراحل المتعلقة بالانخفاض في القيمة والتحوط كما صدر في يوليو 2014. وعليه، تواصل المجموعة تطبيق أحكام الانخفاض في القيمة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 "قياس القيمة العادلة" (دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2014 (التحسينات السنوية لعام 2012))؛ يوضح المعيار أن (أ) إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 وتعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لم يمنعا إمكانية قياس بعض الذمم المدينة والدائنة قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم (يعمل على تعديل الأساس للاستنتاجات فقط)، (ب) يوضح نطاق الاستثناءات في المحفظة ضمن الفقرة 52.

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، "الإيرادات من العقود مع العملاء" (سوف يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2017)؛ يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 11، "عقود البناء"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 18، "الإيرادات"، والتفسيرات ذات الصلة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر العميل على سلعة أو خدمة، وبالتالي تكون لديه القدرة على توجيه استخدام السلعة أو الخدمة والحصول على فوائد منها. إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 هو أن المنشأة تعترف بالإيرادات لبيان تحويل البضائع أو تقديم الخدمات المتفق عليها للعملاء مقابل مبلغاً من المال يعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها مقابل تلك السلع أو الخدمات. يشمل المعيار أيضاً مجموعة محكمة من متطلبات الإفصاح التي من شأنها أن تدفع المنشأة إلى تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات شاملة عن طبيعة وكمية وتوقيت ومدى عدم التيقن من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن عقود المنشأة مع عملائها.

قامت الإدارة بتقييم تأثير المعايير الجديدة والتعديلات المذكورة أعلاه على المعايير الراهنة وتوصلت إلى أنه ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. لا توجد أي تفسيرات أخرى للمعايير الدولية للتقارير المالية غير سارية حتى تاريخه ويتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2-4 التوحيد

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) الخاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما يكون للمجموعة حقوق أو عوائد متغيرة نتيجة مشاركتها في المنشأة إضافة إلى قدرتها على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة. يؤخذ بالاعتبار مدى وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو للتحويل في الوقت الراهن عند تقييم مدى سيطرة المجموعة على منشأة ما.

يتم توحيد حسابات الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ تحوّل السيطرة إلى المجموعة. ويتم إلغاء التوحيد اعتباراً من تاريخ انتهاء السيطرة.

تستخدم المجموعة طريقة الاستحواذ لاحتساب اندماجات الأعمال. إن المقابل المدفوع نظير الاستحواذ على شركة تابعة يمثل القيم العادلة للموجودات المحولة والمطلوبات المتكبدة للمُلاك السابقين في الشركة المستحوذ عليها وحصص حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة. يشمل المقابل المدفوع القيمة العادلة لأي أصل أو مطلوب ناتج عن أي ترتيبات طارئة. يتم مبدئياً قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها وكذلك المطلوبات والالتزامات الطارئة المحملة عن اندماجات الأعمال، بقيمها العادلة بتاريخ الاستحواذ. تعترف المجموعة بأي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها على أساس كل عملية استحواذ على حدة، ويكون ذلك إما بالقيمة العادلة أو بالحصة المتناسبة للحصة غير المسيطرة في المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات الممكن تحديدها في الشركة المستحوذ عليها.

تُحتسب التكاليف المتعلقة بعملية الاستحواذ كمصاريف عند تكبدها.

في حال تم إجراء اندماج الأعمال على مراحل، فإن القيمة الدفترية للحصص المملوكة سابقاً للشركة المستحوذة في الشركة المستحوذ عليها تتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية إعادة القياس في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بوصفها الزيادة في إجمالي المقابل المدفوع والقيمة العادلة للحصة غير المسيطرة على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحمّلة. وفي حال كان المقابل المدفوع أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بالفرق في بيان الدخل الموحد.

إن إيرادات ومصاريف الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد اعتباراً من تاريخ الاستحواذ وحتى التاريخ الفعلي للاستبعاد، حسب الاقتضاء.

يتم حذف كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف الداخلية بين شركات المجموعة. كما يتم حذف الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات الداخلية بين شركات المجموعة. لقد تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الاقتضاء حتى تتوافق مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة.

2-5 موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في عملية اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. تتمتع الموجودات غير الملموسة بعمر إنتاجي محدد ويتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض في القيمة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

	السنوات
ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية	50
العلاقة مع المشاركين في السوق (الوسطاء)	10
قاعدة بيانات التداول التاريخية	5

2-6 الشهرة

تمثل الشهرة الزيادة في المقابل المحوّل على الحصة في صافي القيمة العادلة للموجودات الصافية المحددة والمطلوبات والالتزامات المحتملة للشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها.

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

2-7 ممتلكات ومعدات

يتم إظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسارة محددة للانخفاض في القيمة. تتكون التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات من تكلفة شرائها إضافة إلى أي تكاليف تُعزى بشكلٍ مباشر إلى إحضار الأصل لحالته التشغيلية وموقعه اللازمين لاستخدام الأصل في الغرض المقصود منه.

لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجّح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل جميع تكاليف أعمال التصليح والصيانة الأخرى إلى بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة الموجودات وصولاً إلى قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

	السنوات
أجهزة حاسوب ونظم معلومات	3-5
تحسينات على عقار مستأجر	4
أثاث ومعدات مكتبية	3-10
مركبات	4

تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمارها الإنتاجية، وتعديلها عند الضرورة، بتاريخ كل فترة تقرير.

عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، يتم خفضها مباشرةً إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي بند من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين عوائد المبيعات والقيم الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد.

يتم إظهار الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة وتحويلها إلى فئة الموجودات الملائمة لها عندما تكون جاهزة للاستخدام، ويتم استهلاكها وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة.

2-8 مبالغ مستحقة من مؤسسات مالية وودائع استثمارية

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إجراء تقييم للانخفاض في قيمة المبالغ من المؤسسات المالية والودائع الاستثمارية وفقاً لما هو موضح في السياسة المحاسبية للموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2-9 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مع تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والمقابل المدفوع أو المقبوض في بيان الدخل. إن تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات والمطلوبات المالية أو إصدارها (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يتم إضافتها إلى القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية أو خصمها منها، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكل مباشر إلى الاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد.

2-10 الموجودات المالية

يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالمشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي المبيعات أو المشتريات التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يحدده القانون أو العرف السائد في السوق.

إن كافة الموجودات المسجلة يتم قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، بناءً على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية
إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً الانخفاض في القيمة (باستثناء أدوات الدين التي يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي للحيلولة دون وجود أي مخالفات محاسبية):

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأداة إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على القائم منها.

يتم قياس أدوات الدين التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أدوات الدين التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة ولكن تكون مصنفة بالقيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. قد يتم تصنيف أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ من تناقض القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر المتعلقة بها على أسس مختلفة. يعاد تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة بالربح أو الخسارة عندما يتم تغيير نموذج العمل، وبالتالي عدم استيفاء معايير التكلفة المطفأة.

يتم قياس كافة الموجودات الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة معدل الفائدة الفعلي
تعتبر طريقة معدل الفائدة الفعلي هي إحدى طرق احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد والمصاريف على الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة المقبوضات والمدفوعات المتوقعة في المستقبل (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة والعلاوات الأخرى أو الخصومات) وذلك من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو خلال فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم عند الاعتراف الأولي تسجيل أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ولكن يجوز للمجموعة أن تختار نهائياً (على أساس كل أداة على حدة) تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. إن هذا النوع من التصنيف غير مسموح به إذا كان الغرض من الاحتفاظ باستثمارات حقوق الملكية هو المتاجرة.

يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به للمتاجرة في أي من الحالات التالية:

- أن يكون اقتناؤه لغرض رئيسي يتمثل في بيعه على المدى القريب.
- أن يكون عند الاعتراف الأولي جزءاً من مجموعة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة معاً، وكان هناك دليل على نمط فعلي حديث لجني الأرباح من الأصل على المدى القصير.
- أن يكون أداة مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ثم يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر وإضافتها إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

لا تتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الموحد عند استبعاد الاستثمارات.

لقد قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة بوصفها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن هذه الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد عندما يتقرر حق المجموعة في قبض توزيعات الأرباح. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح المكتسبة في بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها ضمن بند "إيرادات استثمارية" (إيضاح 16).

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإلغاء تسجيل أي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي منشأة أخرى بشكل كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكل كامل واستمرت في السيطرة على الموجودات المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعوائد المقبوضة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المدين يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الذي تم تصنيفه بمثابة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقاً في احتياطي تقييم الاستثمارات تتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح المحتجزة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة لتحري الانخفاض في قيمتها بتاريخ كل فترة تقرير. تعتبر الموجودات المالية أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة عندما يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف الأولي بالموجودات المالية.

قد يشتمل الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة أي مما يلي:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه الشركة المصدرة أو الطرف المقابل.
- خرق بنود العقد مثل العجز عن السداد أو التأخر في سداد الفوائد أو المدفوعات الأصلية.
- وجود احتمال بدخول المدين في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية.
- عدم وجود سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.

يتم قياس خسارة الانخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي تعكس مبالغ الضمانات والكفالات، مخصومة وفقاً لمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

2-11 المطلوبات المالية

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات محملة، يتم الاعتراف به في بيان الدخل الموحد.

2-12 نقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة لدى المصارف والودائع المصرفية بفترة استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

2-13 ذمم مدينة تجارية

يتم احتساب الذمم المدينة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة. يتم رصد مخصص للانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يتوفر دليل موضوعي على أن المجموعة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها وفقاً للشروط الأصلية لهذه الذمم. إن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المدين واحتمالية دخوله في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية وعجزه عن السداد أو تأخره في سداد مدفوعات الفوائد أو المبالغ الأصلية (التي يتأخر سدادها لأكثر من 90 يوماً) تعد جميعها مؤشرات على تعرض الذمة المدينة التجارية للانخفاض في القيمة.

تمثل قيمة المخصص الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدّرة مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي. يتم خفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص، مع احتساب قيمة الخسارة في بيان الدخل الموحد. عندما تكون الذمة المدينة التجارية غير قابلة للتحصيل، يتم حذفها في مقابل حساب المخصص المرصود للذمم المدينة التجارية. إن المبالغ المستردة لاحقاً من المبالغ التي سبق حذفها يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

2-14 تعويضات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص لكامل قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترات خدمتهم حتى نهاية السنة. يتم بيان المخصص المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة ضمن المطلوبات غير المتداولة.

يعتبر الموظفون من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أعضاءً في خطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية المدارة من قبل الحكومة. وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1999، يتعين على المجموعة المساهمة بنسبة تتراوح من 12.5٪ إلى 15٪ من "المساهمات المدفوعة على أساس الراتب" وفقاً لتكاليف جدول رواتب مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في خطة معاشات التقاعد لتمويل هذه المنافع.

يتعين كذلك على الموظفين المساهمة في الخطة بنسبة 5٪ من هذه "المساهمات المحتسبة على أساس الراتب". إن الالتزام الوحيد المترتب على المجموعة فيما يتعلق بخطة معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتمثل في سداد المساهمات المحددة. يتم تحميل المساهمات على بيان الدخل الموحد.

2-15 مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدثٍ سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقديرٍ موثوق لمبلغ الالتزام.

إن القيمة المعترف بها كمخصص هي أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات غير المؤكدة المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس أحد المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية (عندما يكون تأثير القيمة الوقتية للمال جوهرياً).

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من الغير، يتم الاعتراف بالذمة المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد قيمة الذمة ويكون بالإمكان قياس الذمة المدينة بشكل موثوق به.

2-16 مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

2-17 الاعتراف بالإيرادات

يتم تسجيل رسوم عمولات التداول ونقل الملكية والرهن العقاري عند اكتمال عملية المتاجرة الأساسية أو التحويل.

يتم الاعتراف برسوم ترخيص شركات الوساطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الترخيص.

تحتسب الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر الحق في قبض الدفعات.

يتم احتساب العائد على الودائع الاستثمارية الإسلامية على أساس متناسب زمنياً وتستند إلى الحد الأدنى المتوقع لمعدل العائد في اتفاقية الاستثمار.

2-18 المعاملات بالعملة الأجنبية

لغرض هذه البيانات المالية الموحدة، يعتبر درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) العملة الوظيفية وعملة العرض للمجموعة.

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل المنشأة ضمنها وهي ('العملة الوظيفية'). إن البيانات المالية الموحدة معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي)، وهو عملة العرض للمجموعة.

(ب) المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات أو التقييم عند إعادة قياس البنود. كما يتم احتساب أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقوّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة، في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

3. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

في سبيل تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة التي ورد ذكرها بالإيضاح رقم 2 من هذه البيانات المالية الموحدة، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات بشأن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تتوفر بسهولة من مصادر أخرى. تستند التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. إن النتائج الفعلية قد تختلفً عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكلٍ مستمر. ويتم الاعتراف بالمراجعات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصِر في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

فيما يلي التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة التي وضعتها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها التأثير الهام الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تستند عملية تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة على معاملات السوق الحديثة المبرمة على أساس تجاري بحت والقيمة العادلة للأدوات الأخرى المشابهة إلى حد كبير لتلك الاستثمارات والتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالأسعار الحالية للأدوات المشابهة أو نماذج التقييم الأخرى.

الموجودات غير الملموسة
لقد قامت الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة استناداً إلى تحليل العوامل ذات الصلة بالفترة التي يتوقع فيها أن تعمل الموجودات غير الملموسة على توليد تدفقات نقدية واردة للمجموعة في المستقبل القريب. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

الانخفاض في قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة
يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة بشكل سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية للشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

تتم سنوياً مراجعة الموجودات غير الملموسة الخاضعة للإطفاء لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة وفقاً للمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للموجودات ناقصة تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام، أيّهما أعلى. ولأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لدى أدنى المستويات التي تتوفر لها إلى حد كبير تدفقات نقدية واردة مستقلة. تتم مراجعة الانخفاض السابق في قيمة الموجودات غير الملموسة لتحري احتمال عكس الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير.

استهلاك الممتلكات والمعدات
يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، التي تستند على الاستخدام المتوقع للأصل والبلي والتلف المادي المتوقع، الذي يعتمد على عوامل التشغيل. لم تأخذ الإدارة بالاعتبار أي قيمة متبقية كونها تعتبر ضئيلة للغاية. تقوم الإدارة بتقييم الأعمار الإنتاجية المقدرة على أساس دوري.

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
تجري الإدارة في تاريخ كل تقرير مراجعة تفصيلية لأرصدة الذمم المدينة. ويتم رصد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها على أساس هذه المراجعة وخبرة الإدارة والظروف الاقتصادية السائدة.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة
يتم في تاريخ كل تقرير رصد مخصص للالتزام المقدّر فيما يتعلق بمستحقات الموظفين من الإجازات السنوية وتذاكر السفر نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ التقرير.

4. الشهرة و موجودات غير ملموسة

	الشهرة	ترخيص العمل كسوق للأوراق المالية	العلاقات مع المشاركين في السوق (الوسطاء)	قاعدة بيانات التداول التاريخية	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة					
في 1 يناير 2013 و2014	2,878,874	2,824,455	58,744	67,455	5,829,528
في 31 ديسمبر 2013 و2014	**2,878,874**	**2,824,455**	**58,744**	**67,455**	**5,829,528**
الإطفاء					
في 1 يناير 2013	-	338,934	35,244	67,455	441,633
المحمّل للسنة		56,489	5,874	-	62,363
في 31 ديسمبر 2013	-	395,423	41,118	67,455	503,996
في 1 يناير 2014	-	395,423	41,118	67,455	503,996
المحمّل للسنة	-	56,489	5,874	-	62,363
في 31 ديسمبر 2014	**-**	**451,912**	**46,992**	**67,455**	**566,359**
القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2014	**2,878,874**	**2,372,543**	**11,752**	**-**	**5,263,169**
في 31 ديسمبر 2013	2,878,874	2,429,032	17,626	-	5,325,532

لم يكن هناك دليل على الانخفاض في قيمة الشهرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014، على أساس أن القيمة العادلة للأعمال، استناداً إلى السعر السوقي المعلن للشركة بتاريخ 31 ديسمبر 2014، كانت زائدة عن صافي موجوداتها في ذلك التاريخ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

5. ممتلكات ومعدات

	أجهزة حاسوب ونظم معلومات	تحسينات على عقار مستأجر	آثاث ومعدات مكتبية	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
في 31 ديسمبر 2012	134,767	11,273	14,368	252	1,341	162,001
إضافات	674	-	652	-	2,547	3,873
استبعادات	(1,344)	-	(173)	-	-	(1,517)
تحويلات	911	-	449	-	(1,360)	-
في 31 ديسمبر 2013	135,008	11,273	15,296	252	2,528	164,357
إضافات	3,853	-	2,218	-	4,149	10,220
استبعاد	(12,282)	-	(1,336)	-	-	(13,618)
تحويلات	2,446	-	93	-	(2,539)	-
في 31 ديسمبر 2014	129,025	11,273	16,271	252	4,138	160,959
الاستهلاك المتراكم						
في 31 ديسمبر 2012	123.683	11,266	12.136	252	-	147.337
المحمّل للسنة	6.047	2	949	-	-	6.998
استبعادات	(1.300)	-	(217)			(1.517)
في 31 ديسمبر 2013	128.430	11.268	12.868	252	-	152.818
المحمّل للسنة	5.023	2	1.451	-	-	6.476
استبعادات	(12.282)	-	(1.322)	-	-	(13.604)
في 31 ديسمبر 2014	**121,171**	**11,270**	**12,997**	**252**	**-**	**145,690**
القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2014	**7,854**	**3**	**3,274**	**-**	**4,138**	**15,269**
في 31 ديسمبر 2013	6,578	5	2,428	-	2,528	11,539

6. موجودات مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
استثمار في أوراق مالية متداولة	**386,707**	294,921
صناديق مدارة – إيضاح (أ)	**331,353**	293,020
	718,060	587,941

الاستثمارات بحسب التوزيع الجغرافي كالتالي:

	2014 AED'000	2013 AED'000
– داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**669,212**	535,903
– خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**48,848**	52,038
	718,060	587,941

(أ) تتضمن الصناديق المدارة مبالغ بقيمة 286.78 مليون درهم (2013: 244.5 مليون درهم) (إيضاح 15) تتم إدارتها من قبل أحد مساهمي الشركة الأم.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

7. ودائع استثمارية

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر (إيضاح 9)	**708,021**	508,021
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن ثلاثة أشهر حتى سنة واحدة – إيضاح (أ)	**1,330,080**	985,408
	2,038,101	1,493,429
غير متداولة:		
ودائع استثمارية بفترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة	**742,168**	725,378
	2,780,269	2,218,807

(أ) إن الودائع الاستثمارية مودعة لدى مؤسساتٍ مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتحمل معدلات ربح تتراوح بين 1٪ إلى 5,5٪ (2013: 1٪ إلى 3,1٪) سنوياً.

(ب)هناك ودائع استثمارية بقيمة 136,73 مليون درهم (2013: 86,73 مليون درهم) مرهونة كضمان مقابل تسهيلات سحب مصرفي على المكشوف غير مستخدمة مقدمة إلى المجموعة.

(ج)الودائع الاستثمارية التي تستحق خلال أقل من ثلاثة شهور تتضمن مبلغ 489,05 مليون درهم (31 ديسمبر 2013: 319,05 مليون درهم) ولا تتجاوز فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة شهور (إيضاح 9).

8. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**7,381**	8,089
رسوم عمولات تداول مستحقة	**4,494**	7,627
مبالغ مستحقة من وسطاء	**3,016**	1,332
مصاريف مدفوعة مقدماً	**6,697**	6,400
موجودات مالية أخرى (طرف مقابل رئيسي)	**3,196**	14,892
ذمم مدينة أخرى	**2,602**	4,687
	27,386	43,027
ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	**(214)**	(2,092)
	27,172	40,935

صافي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
رصيد بداية المدة	**2,092**	2,808
استبعادات خلال السنة	**(1,878)**	(716)
رصيد نهاية المدة	**214**	2,092

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

9. أرصدة نقدية ومصرفية

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
نقد في الصندوق	**334**	326
أرصدة مصرفية		
حسابات جارية	**20,182**	23,800
حسابات توفير	**19,895**	23,305
حسابات مضاربة	**157,797**	60,198
	198,208	107,629
يُضاف: ودائع بفترة استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر (إيضاح 7)	**489,050**	319,050
النقد وما في حكمه	**687,258**	426,679

يتراوح معدل العائد على حسابات التوفير والمضاربة بين 0,15٪ إلى 0,35٪ سنوياً (31 ديسمبر 2013: 0,25٪ إلى 0,35٪).

ما زالت توزيعات الأرباح البالغة 164,68 مليون درهم (31 ديسمبر 2013: لا شيء درهم) التي وزعتها الشركة بالنيابة عن الشركات الأخرى غير مقدمة لبنوك الشركة كما في 31 ديسمبر 2014.

10. رأس المال

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع: 8.000.000.000 (2013: 8.000.000.000 سهم) بقيمة درهم واحد للسهم (2013: درهم واحد للسهم)	**8,000,000**	8,000,000

قامت الشركة بتوزيع أرباح بقيمة 399,8 مليون درهم، تشمل إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 46,2 مليون درهم (إيضاح 20)، بواقع 0,05 درهم للسهم، وتمت الموافقة عليها من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي العام المنعقد بتاريخ 3 مارس 2014.

11. احتياطيات

أ**حتياطي قانوني**

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 في شأن الشركات التجارية، وتعديلاته، فقد خصصت المجموعة احتياطياً قانونياً بنسبة 10٪ من صافي الأرباح السنوية للشركة ويستمر التحويل إلى الاحتياطي حتى يبلغ رصيده ما يعادل 50٪ من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متوفر للتوزيع، باستثناء ما ينص عليه القانون.

	احتياطي قانوني ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012	250,535
تحويل من صافي إيرادات السنة	28,463
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013	278,998
تحويل من صافي إيرادات السنة	75,931
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	**354,929**

احتياطي إعادة تقييم استثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

12. مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
الرصيد في بداية السنة	**9,838**	8,294
المحمّل خلال السنة	**2,672**	2,042
المدفوع خلال السنة	**(504)**	(498)
الرصيد في نهاية السنة	**12,006**	9,838

13. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
توزيعات أرباح دائنة بالإنابة عن الشركات المدرجة في سوق دبي المالي	**105,580**	75,850
بطاقات آيفستر	**256,845**	41,402
ودائع أعضاء هامشية	**78,432**	20,159
موجودات مالية أخرى (طرف مقابل رئيسي)	**3,196**	14,892
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	**16,644**	17,252
إيرادات مقبوضة مقدما	**9,800**	7,209
أمانات الوسطاء	**18,604**	18,583
مبالغ مستحقة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	**12,383**	12,327
إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية (إيضاح 20)	**-**	30,489
	501,484	238,163

14. توزيعات أرباح دائنة

قامت الشركة خلال السنة بتوزيع أرباح بقيمة 399,8 مليون درهم (2013: لا شيء درهم). تمت الموافقة على الأرباح من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي العام المنعقد بتاريخ 3 مارس 2014. تمثل الأرصدة الدائنة الأرباح التي لم يطالب بها المستثمرون منذ عام 2007.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

15. معاملات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من الشركات الخاضعة للملكية أو الإدارة المشتركة والإدارة العليا والشركات التي يسيطر عليها المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة فضلاً عن الشركات التي يمارسون عليها تأثيراً فعالاً. يتمثل كبار أعضاء الإدارة العليا في الرئيس التنفيذي ورؤساء القطاعات المختلفة. أبرمت المجموعة خلال الفترة معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي. فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات:

معاملات خلال السنة	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
إيرادات استثمارية	**18,404**	16,906
مصروف فائدة	**1,014**	971

فيما يلي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا الآخرين خلال الفترة:
الودائع الاستثمارية تشمل مبلغ 100 مليون درهم (31 ديسمبر 2013: 50 مليون درهم) مودع كضمان لدى أطراف ذات علاقة.

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
تعويضات كبار أعضاء الإدارة العليا		
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**7,770**	7,971
معاشات وتأمينات اجتماعية	**721**	906
أعضاء مجلس الإدارة		
– مكافآت إلى مجلس إدارة ناسداك	**943**	1,152
– بدل حضور اجتماعات للمجموعة	**1,339**	1,314
الأرصدة		
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة		
الشركة الأم		
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	**50,452**	145,781
إيرادات مستحقة من ودائع استثمارية	**552**	2,720
أطراف أخرى ذات علاقة		
صناديق مدارة (إيضاح 6)	**286,776**	244,499
أرصدة نقدية ومصرفية	**149,341**	68,561
ودائع استثمارية (إيضاح 7)	**1,447,092**	912,846

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		
الشركة الأم		
مصاريف مدفوعة بالنيابة عن المجموعة	**5,482**	2,329
قرض مساند	**23,282**	22,268
الطرف المسيطر المُطلق		
حكومة دبي	**-**	48,500

وفقاً لنشرة الاكتتاب العام الأولي الصادرة في عام 2006، فقد تم طرح نسبة 20٪ من أسهم رأس المال بقيمة 1.600.000.000 درهم للاكتتاب العام لصالح حكومة دبي، وما زال منها مبلغ 48.5 مليون درهم مُستحق السداد إلى حكومة دبي. إن هذا الرصيد غير مُحمّل بأي ربح.

لقد تم تقديم القرض المساند من قبل الشركة الأم، بورصة دبي المحدودة، إلى ناسداك دبي المحدودة (إيضاح 1). إن القرض غير مضمون ويحمل فائدة وفقاً لسعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن (ليبور) لفترة 12 شهراً زائدةً نسبة 3.25٪ سنوياً، والقرض مُضاف إلى حقوق كافة الدائنين الآخرين لدى الشركة التابعة.

16. إيرادات استثمارية

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
عائد على ودائع استثمارية	**44,862**	48,449
توزيعات أرباح	**30,569**	4,924
خسارة القيمة العادلة	**(20,993)**	-
	54,438	53,373

17. مصاريف عمومية وإدارية

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
رواتب ومنافع أخرى	**78,714**	71,667
إيجار	**7,919**	7,582
استهلاك	**6,476**	6,998
مصاريف مهنية	**1,894**	1,550
مصاريف صيانة	**13,260**	11,187
مصاريف الاتصالات	**3,379**	2,254
مصاريف آيفستر	**2,436**	2,911
أخرى	**9,993**	10,094
	124,071	114,243

18. ربحية السهم الواحد

	2014	2013
صافي ربح السنة العائد إلى ملاك الشركة (ألف درهم)	**759,312**	284,633
رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع (ألف)	**8,000,000**	8,000,000
ناقصاً: أسهم الخزينة (ألف)	**(4,364)**	(4,364)
عدد الأسهم المصدرة (ألف)	**7,995,636**	7,995,636
ربحية السهم الواحد – بالدرهم	**0.095**	0.035

19. التزامات

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
التزامات لشراء ممتلكات ومعدات	**3,544**	7,927

ترتب على الشركة أيضاً التزام بقيمة 148 مليون درهم نظير الاستحواذ على بقية الحصة في ناسداك دبي المحدودة البالغة 33٪، ويتعين تسديد هذا الالتزام عند اكتمال عملية الاستحواذ في التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه مع بورصة دبي المحدودة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

20. إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

إن الإيرادات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تم اعتماده من قبل مجلس الرقابة الشرعية والفتوى لدى الشركة قد تم تخصيصها من الأرباح المحتجزة حيث تقوم المجموعة بتوزيع هذه الأرباح على مساهميها لإنفاقها في الأغراض الخيرية. وبناءً على قرار مجلس الرقابة الشرعية والفتوى، يقع على عاتق كل مساهم التبرع بحصته من هذه الأرباح للأغراض الخيرية. لقد قامت الشركة بتوزيع إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية عن السنوات اللاحقة بما قيمته 46.2 مليون درهم على المساهمين خلال عام 2014 (إيضاح 10).

السنة	ألف درهم
2011	9,487
2012	21,002
2013	15,697
	46,186

تم تخصيص إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 15.7 مليون درهم متعلقة بعام 2013 من الأرباح المحتجزة للسنة الحالية وتم تخصيص الإيرادات المتعلقة بعامي 2011 و2012 في السنوات السابقة.

21. أهداف إدارة المخاطر المالية

21-1 عوامل المخاطر المالية

تؤدي أنشطة المجموعة إلى تعريضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتلك الأنشطة تنطوي على التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة من المخاطر. يعتبر قبول المخاطر عاملاً أساسياً في الأعمال المالية، كما تعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية للاستمرار في خوض العمل التجاري. وبالتالي، تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع سقوف وضوابط مناسبة لها ومراقبتها. تعمل المجموعة على مراجعة سياساتها لإدارة المخاطر بطريقة منتظمة لكي تشمل التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

21-2 مخاطر السوق

أ. مخاطر صرف العملات الأجنبية

إن أنشطة المجموعة غير معرضة للمخاطر المالية الخاصة بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن كافة الموجودات والمطلوبات المالية الخاصة بها مقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي الذي ربط بانسبة إليه الدرهم الإماراتي.

ب. مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم. يتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم لأغراض استراتيجية وليس لأغراض التداول. لا تقوم المجموعة بالتداول الفعلي في هذه الاستثمارات.

تحليل حساسية أسعار الأسهم

لقد تم تحديد تحليل الحساسية المبين أدناه استناداً إلى حجم التعرض لمخاطر أسعار الأسهم في الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما لو ارتفعت / انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5٪، لكانت هناك:

- زيادة / انخفاض في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بواقع 36 مليون درهم (29:2013 مليون درهم) نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات.

ج. مخاطر معدل الربح

إن مخاطر معدل الربح هي المخاطر المتعلقة بتقلب قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية. إن غالبية الموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة محملة بمعدل ربح ثابت، ولذلك فإن المجموعة غير معرضة لأي خطر هام يتعلق بالتدفقات النقدية.

21-3 مخاطر الائتمان

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وهي المخاطر المتعلقة بتسبب الطرف المقابل في خسارة مالية للمجموعة نتيجة إخفاقه في الوفاء بالتزاماته. تنطوي الموجودات المالية التي يُحتمل أن تعرّض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل أساسي على المبالغ المستحقة من مؤسسة مالية والودائع الاستثمارية والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. لقد تبنت المجموعة سياسة تحظر التعامل إلا مع الأطراف المقابلة التي تتمتع بجدارة ائتمانية وبعد الحصول على ضمانات كافية، عند الاقتضاء، وذلك كوسيلة لتخفيف مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن حالات العجز عن السداد. لا تتعامل المجموعة إلا مع الوسطاء المرخّص لهم مع الحصول على كفالات مصرفية مقابل الذمم المدينة من الوسطاء. تتم السيطرة على مخاطر الائتمان بوضع سقوف ائتمانية لكل طرف مع مراجعتها واعتمادها من قبل الإدارة.

21-3 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة تعتبر محدودة نظراً لأن معظم المصارف تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي الموحد:

رصدت المجموعة مخصصاً إجمالياً بقيمة 0.21 مليون درهم كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 2 مليون درهم) مقابل ذمم مدينة مشكوك في تحصيلها. لم تتعرض بقية الذمم المدينة لأي تأخر في السداد أو انخفاض في القيمة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
الموجودات المالية		
ودائع استثمارية	**2,780,269**	2,218,807
ذمم مدينة أخرى	**20,475**	34,535
أرصدة نقدية ومصرفية	**197,874**	107,303
مجموع الموجودات المالية	**2,998,618**	2,360,645

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

21-4 إدارة مخاطر السيولة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قام المجلس بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل إضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تدير المجموعة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية والمراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

توضح الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقية للمطلوبات المالية غير المشتقة الخاصة بالمجموعة. لقد تم إعداد هذه الجداول استناداً إلى التدفقات النقدية غير المخصومة للمطلوبات المالية استناداً إلى فترات الاستحقاق التعاقدية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.

فيما يلي تحليل السيولة الخاص بالمطلوبات المالية:

	خلال 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 12 شهراً	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2014	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	520,940	-	-	-	-	520,940
قرض مساند	-	-	-	23,282	-	23,282
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	5,482	-	-	5,482
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	12,006	12,006
مجموع المطلوبات المالية	**520,940**	**-**	**5,482**	**23,282**	**12,006**	**561,710**
31 ديسمبر 2013						
المطلوبات المالية		-				
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	250,185	-	-	-	-	250,185
قرض مساند	-	-	-	22,268	-	22,268
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	-	-	50,829	-	-	50,829
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	-	-	-	-	9,838	9,838
مجموع المطلوبات المالية	**250,185**	**-**	**50,829**	**22,268**	**9,838**	**333,120**

21-5 القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة الأرصدة النقدية والمصرفية والودائع الاستثمارية والذمم المدينة والدائنة المستحقة على المدى القصير. تحمل الودائع الاستثمارية طويلة الأجل معدلات عائد حسب السائد في السوق. وبالتالي، فإن قيمتها العادلة تقارب القيمة الدفترية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد.

لقد قامت المجموعة بتصنيف أساليب قياس القيمة العادلة باستخدام تسلسل هرمي للقيمة العادلة يعكس مدى أهمية المعطيات المستخدمة في أساليب القياس. فيما يلي المستويات المختلفة لتسلسل القيمة العادلة:

- الأسعار المُعلنة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة (المستوى الأول).
- المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) (المستوى الثاني).
- المعطيات الخاصة بالأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المعطيات غير الجديرة بالملاحظة) (المستوى الثالث).

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة جاهزة ومتوفرة بانتظام من الأسواق المالية أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية بحيث تمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمتكررة بانتظام على أساس تجاري بحت. وتُدرج هذه الأدوات ضمن المستوى الأول. تتكون الأدوات المدرجة في المستوى الأول بصفة أساسية من استثمارات الأسهم المتداولة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة (مثل المشتقات المتداولة خارج سوق المال) باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق المتاحة الجديرة بالملاحظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الخاصة بالمنشأة. في حال كانت المعطيات الهامة المطلوبة لقياس القيمة العادلة للأداة معطيات جديرة بالملاحظة، فإنه يتم إدراج هذه الأدوات ضمن المستوى الثاني. تتألف هذه الاستثمارات من صناديق تستند قيمها العادلة على صافي قيمة الموجودات المحددة من قبل مديري الصناديق.

إذا كانت هناك واحدة أو أكثر من هذه المعطيات غير مستندة إلى بيانات جديرة بالملاحظة في السوق، فإن الأداة تدرج ضمن المستوى الثالث. تمثل موجودات المستوى الثالث حقوق الملكية غير المسعّرة واستثمارات الصناديق المشتركة التي يتم تحديد قيمها العادلة بناءً على افتراضات متغيرة غير قابلة للملاحظة تعتمد على نطاق واسع من العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. يتم تعديل القيم الدفترية لهذه الاستثمارات على النحو التالي:

أدوات حقوق الملكية الخاصة – باستخدام أحدث قيمة دفترية صافية متوفرة وتقييم السوق باستخدام الأسعار السائدة في السوق الثانوية للأدوات المشابهة.
الصناديق الخاصة – على أساس صافي قيمة الموجودات المستمدة من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء أو قيمة السهم المحددة من قبل مديري الصناديق.

لم يطرأ أي تغيير على أساليب التقييم خلال الفترة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

يعرض الجدول التالي موجودات ومطلوبات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة بتاريخ 31 ديسمبر 2014 و31 ديسمبر 2013.

	31 ديسمبر 2014			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
– أسهم	328,889	-	57,818	386,707
– صناديق مدارة	-	323,008	8,345	331,353
المجموع	**328,889**	**323,008**	**66,163**	**718,060**

	31 ديسمبر 2013			
	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
– أسهم	286,248	-	8,673	294,921
– صناديق مدارة	-	281,946	11,074	293,020
المجموع	**286,248**	**281,946**	**19,747**	**587,941**

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنة.

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المالية بحسب المستوى الثالث

	تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أسهم غير مدرجة	
	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**19,747**	60,436
إضافة خلال السنة	**48,882**	-
استبعاد خلال السنة	**(3,449)**	-
تحويل من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني	**-**	(35,013)
أرباح / (خسائر) غير محققة في الخسارة الشاملة الأخرى	**983**	(5,676)
الرصيد الختامي	**66,163**	19,747

تحليل الحساسية لبنود المستوى الثالث

تمثل الموجودات الواردة ضمن المستوى الثالث الأسهم غير المدرجة والاستثمارات المالية المشتركة التي يتم تحديد قيمتها العادلة على أساس افتراضات متنوعة غير جديرة بالملاحظة تعتمد على مجموعة واسعة من عوامل الاقتصاد الكلي.

22. الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية بحسب الفئة

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
الموجودات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**718,060**	587,941
التكلفة المطفأة		
أرصدة نقدية ومصرفية	**198,208**	107,629
ودائع استثمارية	**2,780,269**	2,218,807
ذمم مدينة أخرى	**20,475**	34,535
	2,998,952	2,360,971

المطلوبات المالية بحسب الفئة

	2014 ألف درهم	2013 ألف درهم
المطلوبات بحسب بيان المركز المالي الموحد		
مطلوبات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	**520,940**	250,185
قرض مساند	**23,282**	22,268
مبالغ مستحقة لطرف ذي علاقة	**5,482**	50,829
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**12,006**	9,838
	561,710	333,120

23. إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في حماية قدرتها على الاستمرار كمنشأة عاملة بهدف توفير العوائد للمساهمين والمنافع لأصحاب المصلحة الآخرين والمحافظة على هيكل رأسمالي قوي لخفض تكلفة رأس المال.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد تقوم المجموعة بتعديل مبالغ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى المساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لخفض الدين.

24. تقارير القطاعات

يتم رفع التقارير عن القطاعات التشغيلية وفقاً للأغراض الإدارية المقررة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 وبما يتسق مع آلية رفع التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة (الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات بشأن العمليات التشغيلية) والذي يقع على عاتقه تخصيص موارد القطاعات المدرجة في التقارير وتقييم أدائها. تتم إدارة المجموعة كوحدة واحدة، ولذلك يرى أعضاء مجلس الإدارة أن المجموعة تزاول عملياتها من خلال قطاع تشغيلي واحد يتمثل في عمليات سوق المال وعمليات غرفة المقاصة ذات العلاقة.

25. عمليات إعادة التصنيف

لقد أُعيد تصنيف بعض الأرقام المقارنة، عند الضرورة، حتى تتوافق مع طريقة العرض المتبعة في الفترة الحالية. تعتقد الإدارة أنّ طريقة العرض للفترة الحالية توفر معلومات أكثر قيمة لمستخدمي البيانات المالية الموجزة الموحدة المرحلية.